



حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتحطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسة، فضلاً عن قضايا أخرى، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بشكل خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

يار 2016

حقوق النشر محفوظة © 2016

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

المقدمة

زينب كايا: باحث في مركز الشرق الأوسط، وتقود حالياً مشروع بحثي لدراسة دور الجهات الدولية في تعزيز حقوق المرأة بعد تدخل الجيش مع التركيز على منطقة كردستان العراق.

في 15 كانون الأول عام 2015، نظم مركز الشرق الأوسط ورشة عمل لأهم الخبراء في السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، وتحتاج ورشة العمل إلى شرح العلاقة بين السياسة الداخلية التركية والسياسة الخارجية لها في الشرق الأوسط في خضم الفترة التي تواجه فيها كل من تركيا والمنطقة تحديات كبيرة وتشهد تحولات مهمة، يجمع هذا العدد مجموعة من الأوراق التي قدمت في ورشة العمل.

إن شرح الروابط بين السياسة الداخلية للدول وسياساتها الخارجية ليس بالمهمة السهلة، وفي مواجهة ذلك، يعتمد كتاب هذه الورقة على الفكرة الرئيسة على أن قرارات السياسة الخارجية تتخذ من قبل حكومات متأثرة داخلياً بالبيئة السياسية المحلية ودولياً بتصورات التهديدات والفرص، ويقتربون أن كمية الطاقة المكتسبة في الحكومة ومدى الرأي العام في المجتمع يؤثر على القرارات التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية بطرق ملموسة، وهذا الرأي لا يهتم بالتعقيدات المحلية في تركيا ولا يبعد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية العوامل التي تشكل السياسة الخارجية التركية، ومع ذلك ومن أجل تضييق النطاق وإنشاء تحليل متخصص، تركز هذه الورقة على المستوى الحكومي وعلى المسألة الكردية والعوامل المحلية والإقليمية.

وعلى الصعيد الداخلي، عقدت تركيا مرحلتين انتخابيتين عامة في نفس العام، وفي حين خسر حزب العدالة والتنمية الأغلبية الانتخابية في انتخابات حزيران 2015، إلا أنه استعادها في شهر تشرين الثاني، منذ منتصف عام 2015، من البلاد بأكثر الفترات العصبية في تاريخه، وخلال هذا الوقت عاد الصراع مع حزب العمال الكردستاني (PKK) إلى الواجهة، إذ شهدت البلاد أكبر هجمات إرهابية على المدنيين منذ إنشائها، وهذا عمق من الاستقطاب السياسي، وعلاوة على ذلك، أصبحت السياسة أمنية أكثر وتوسيع تعريف الإرهاب ليشمل مجموعة واسعة من الأنشطة، وأصبحت الحكومة حساسة بشكل خاص تجاه أي انتقاد لسياساتها، مما أدى إلى زيادة عدد الملاحقات القضائية، واستمرت هذه التغيرات بالتأثير على البلاد في عام 2016.

رابط الدراسة :

<http://www.lse.ac.uk/middleEastCentre/Events/Events-2016/ZK-18-04-16.aspx>

وعلى الصعيد الإقليمي، اتبعت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسة تعزيز الروابط مع الشرق الأوسط، وعملت زيادة قوة وسلطة حزب العدالة والتنمية لأكثر من عقد من الزمان على زيادة قدرات الحزب على توليد السياسات الخارجية مع تحايل الموقف التركي التاريخي "التواصل بالحد الأدنى مع الشرق الأوسط"، ان سياسة الحكومة "لا مشاكل مع الجيران" لم تؤد إلى النتائج المتوقعة، في هذه العملية وخاصة في السنوات الأخيرة، أطربت الحكومة التركية التهديدات على أنها القومى من خلال التركيز على القضية الكردية، لعب هذا التصور دوراً في صياغة السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في المنطقة.

ستقدم أول مجموعة من الأوراق تفصيلا حول قدرة حزب العدالة والتنمية على توحيد قوته الداخلية والسلطة لتوليد رأي عام غير مقاوم تجاه سياساته الداخلية والإقليمية، وفي هذا السياق فإن الحكومة تحكمت من تطوير الاستراتيجيات التي لا تدفع بها ضربية كلامية ولا تأخذ في الاعتبار معارضته الآراء وجماعات المصالح الحيوية داخليا وخارجيا. ويوضح غونيس مراد تيزغور الاتجاهات التاريخية والمعاصرة في النظام السياسي التركي الذي أدى إلى صعود حزب العدالة والتنمية، ثم يقوم مندريس سينار بتتبع العمليات التي قام من خلالها حزب العدالة والتنمية بتوحيد قواه، ويتوقع ناز ماسراف الاتجاهات المستقبلية للسياسة الداخلية التركية على المدى القصير والطويل، وأخيرا يحلل افرين بالتأسیسة الكردية والصراعات طوال حكم حزب العدالة والتنمية.

وتقديم ما تبقى من أوراق تحاليل للعوامل الإقليمية التي تشكل جوهر السياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار لشرح الروابط بين السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، إذ تخلل إلزامياً تحاليل سياسة تركيا تجاه اللاجئين تاريخياً واليوم، وبتحقق بيل بارك بتطورات كيفية تصور حكومة إقليم كردستان (KRG) لعلاقتها مع تركيا، ويتناول آيدن سيلسين بالتفصيل سياسات تركيا تجاه إقليم كردستان، ويصف غوني يلدز الأسباب الكامنة وراء رد فعل تركيا تجاه كردستان سوريا ذات الحكم الذاتي الان، وأخيراً، يخلص جنكيز جاندار إلى تحاليل العلاقة المعقّدة بين السياسات الكردية المحلية لحزب العدالة والتنمية وسياساته في الشرق الأوسط.

يهدف هذا العدد لتقديم معلومات قيمة للأكاديميين والخبراء وصناع السياسة المهتمين في السياسة التركية وسياساتها الخارجية في الشرق الأوسط، وقد قاد النهج التحليلي والتجريبي القوي للمساهمين ووعيهم العميق حول تأثير العوامل المحلية والإقليمية على شكل سياسات تركيا في الشرق الأوسط إلى تقسيم تحليل منهجي وغني. نيابة عن مركز الشرق الأوسط، أود أن أشكر رئيسة قسم الدراسات التركية المعاصرة في المركز إسراء أوزيغورك لمساعدتها ودعمها في إدارة ورشة العمل، كما وأود أن أتوجه بالشكر إلى دينيز زيريك وجونول تول وسرهات إركمين الذين قدم عرضهم التقديمي الثاقب في هذا الحدث في شهر كانون الأول الكثير من المعلومات لهذا العدد، وأخيراً أود أن أعرب عن امتناني لجميع الكتاب لمساهمتهم الراةعة ولتعاونهم المذهل في كل مراحل العملية التي أدت إلى اخراج هذا المنشور.

الاتجاهات التاريخية والمعاصرة في نظام الحزب السياسي التركي

غونيس مراد تيزكور: رئيس مركز حلال الطالباني للدراسات السياسية الكردية في جامعة وسط فلوريدا.

شهدت الفترة التي تلت الانتخابات البرلمانية في حزيران عام 2011، والتي رسخت صورة المهيمنة السياسية لحزب العدالة والتنمية (AKP)، سلسلة من الأحداث غير المسروقة في تاريخ تركيا المعاصر، ففي 28 كانون الأول عام 2011، قصفت مقاتلة تركية مجموعة من المهربيين الأكراد الذين يعبرون الحدود من كردستان العراق مما أسفر عن مقتل 34 قروي، وكان هذا المثال الأكثر دموية لقتل المدنيين على يد القوات الحكومية منذ الانتقال إلى الديمقراطية المتعددة الأحزاب في عام 1950، ولم يخضع أي من مسؤولي الدولة للمحاكمة بسبب المجازر، وفي أواخر شهر أيار عام 2013، تحول احتجاج محلي ضد هدم حديقة جيما الصغيرة وسط اسطنبول إلى مظاهرات وطنية ضد حكومة حزب العدالة والتنمية مما أدى إلى قيام الشركة برد فعل الشرطة غير مناسب، وشارك في هذه المظاهرات الملايين من الناس، ومعظمهم لم يستخدم العنف، وأصبحت احتجاجات جيما أكبر المظاهرات المناهضة للحكومة في كل تاريخ الجمهورية التركية، وفي كانون الأول عام 2013، طالت تحقيقات مكافحة الفساد أعضاء بارزين في الحكومة وكشفت عن توسيع النطاق بين السياسيين ورجال الأعمال، وتمثل هذه الحالات الثلاث نهاية تحالفات حزب العدالة والتنمية مع ثالث مجموعات لعبت دورا في صعوده، وادى الإفلات من العقاب في أعقاب مذبحة روبوسكي في عام 2011 الى اصابة شرائح واسعة من المجتمع الكردي بخيبة الامل والتي كانت داعمة لحزب العدالة والتنمية، وان المعاملة الوحشية للمتظاهرين في قضية جيما على أيدي الشرطة قوضت دعم المثقفين الليبراليين لحزب العدالة والتنمية والذين دعموا بقوة الحزب خلال صراعه على السلطة مع الجيش والقضاء العالي، حولت تحقيقات مكافحة الفساد لشهر كانون الاول من عام 2013 حركة غولين من أحد الحلفاء الرئيسيين لحزب العدالة والتنمية إلى عدوها.

وعلى الرغم من هذه التحديات، حصل حزب العدالة والتنمية على مكاسب كبيرة في الانتخابات المحلية لشهر أذار عام 2014، وحدثت أسوأ كارثة صناعية في التاريخ التركي (التي أدت إلى وفاة 301 عامل منجم في غرب الأناضول) في أعقاب هذه الانتخابات، ورغم ذلك، فاز رجب طيب أردوغان بسهولة في أول انتخابات رئاسية بعد بضعة أشهر. كانت أعمال الشغب في أكتوبر عام 2014 والتي أودت بحياة أكثر من 50 شخصا في المدن الكردية امثلة مشوومة للعنف الذي يمكن أن يشمل تركيا في النصف الثاني من عام 2015، وفي أعقاب هذه الأحداث، وبعد ضعف الأداء الاقتصادي، خسر حزب العدالة والتنمية الأغلبية البرلمانية في انتخابات حزيران عام 2015، وبعد فترة وجيزة، استهدف هجوم

انتهاري نشطاء يساريين أثناء زيارتهم لبلدة سروج الحدودية شمال كوباني، حيث اشتبك المسلحون الأكراد بناح مع الدولة الإسلامية بمساعدة الضربات الجوية الأمريكية في خريف عام 2014، وقتل 34 فرداً في هذا الانفجار، وأدى هجوم داعش إلى وضع حد نهائياً لوقف إطلاق النار المفتش بين الحكومة التركية والمتطرفين الأكراد والذي كان سارياً منذ أوائل عام 2013، وصعد العنف بسرعة إلى مستويات غير مسبوقة منذ عام 1999، واسفر النزاع المسلح عن مقتل 600 شخص على الأقل خلال خمسة أشهر، وفي الوقت نفسه، وفي مواجهة فشل المخابرات كجزء من الحكومة، قتل هجوم انتهاري آخر لداعش 102 شخص في مسيرة السلام التي حضرها النشطاء اليساريين والأكراد في وسط ساحة رئيسة في أنقرة في العاشر من تشرين الأول.

بالنظر إلى هذه الخلفية، فقد فاجئ فوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية ساحقة في انتخابات تشرين الثاني والتي مكنت الحزب من استعادة الأغلبية البرلمانية العديدة من المراقبين على حين غرة، وقد كشفت نتائج الانتخابات أن العديد من الناخبين في تركيا لا يحملون الحزب وزعيمه أردوغان مسؤولية هذه المشاكل، ومن المفارقات، بينما ان أردوغان وعلى نحو متزايد يجسد السلطة السياسية ويفوض استقلالية المؤسسات الاقتصادية والسياسية، الا انه يظهر كسياسي الوحيد القادر على ضمان استقرار وغزو البلاد، وفي حين يمثل اعتلاله للسلطة التطور التاريخي للحق التركي وملهمته في دمج المسلمين الأتقياء في النظام السياسي، الا أن لديه آثار سلبية على الصراع الديمقراطي.

ميزة اليمينيون

حدث الزخم الأولي لإرساء الديمقراطية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وجعل التهديد السوفياتي التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة يوجه نظره نحو أمن تركيا، وفي هذا السياق الجيوسياسي، سهل إدخال النظام البرلماني عن طريق الصراعات بين النخب السياسية التركية التي لن تقلل اختلافاتها الأيديولوجية من التزامها المشترك بالنظام الجمهوري الغربي، وشكل الحزب الديمقراطي (DP)، الذي شكله مجموعة من السياسيين الذين انشقوا عن حزب الشعب الجمهوري الذي أسس الجمهورية، أول حكومة منتخبة شعبياً في عام 1950 وحكموا البلاد حتى الإطاحة بها بانقلاب عسكري في عام 1960، ومجدد شعار الحزب الديمقراطي "الرجل العادي" وهدف إلى تصحيح "تجاوزات" حكم الحزب الواحد لحزب الشعب الجمهوري (1922 - 1950)، والأهم من ذلك فك القيود المختلفة على الجمهور الوعاظ وأهل السنة والجماعة.

فقد فازت الأحزاب التي كانت تحت عباءة الحزب الديمقراطي بمعظم الانتخابات في تركيا في العقود اللاحقة، مع استثناء السبعينيات، في الواقع، حكمت الأحزاب اليمينية المختلفة تركيا لأكثر من مرة منذ إدخال الانتخابات الديمقراطية ، وفي المقابل، لم تتمكن الأحزاب اليسارية أبداً من الحصول على

الأغلبية البرلمانية اللازمة لتشكيل حكومة الحزب الواحد. وفاز خليفة الحزب الديمقراطي ، حزب العدالة والسلامان دميريل في انتخابات عامي 1965 و 1969 ، لقد كان ضعيفاً ولكنه واصل تشكيل حكومات ائتلافية كشريك كبير في السبعينيات ، وشهدت الثمانينيات صعود حزب الوطن الام لتورغوت اوزال الذي بقي في السلطة بين عامي 1983 و 1991 ، وتعرف فترة 1991 - 2002 بعهد الحكومات الائتلافية ، وفي حين لم يتمكن اي حزب يماني وسط من تحقيق الهيمنة الانتخابية خلال هذه الفترة ، إلا ان كلا من حزب الوطن الام وخليفة الحزب الديمقراطي (حزب الطريق القويم) واصلاً الطريق الصحيح الحز ليكونا في الحكومة ، واسفر فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 عن العودة إلى حكم الحزب الواحد الذي اعاد للاذهان مجد الحزب الديمقراطي وحزب العدالة وحزب الوطن الام ، وفي حين تم تأسيس حزب العدالة والتنمية في المقام الأول من قبل السياسيين الذين قضوا سنوات التكوين الاولى في الأوساط السياسية الإسلامية ، إلا انه وضع نفسه أيضاً كالحزب الذي يحمل إرث الحزب الديمقراطي .

ان نجح علم الاجتماع السياسي التقليدي هو السعي للحصول على أسباب هذه الميزة اليمينية في السياسة التركية في التكوينات التاريخية للعلاقات بين الدولة والمجتمع والتي تضع النخبة مع قاعدة اجتماعية ضيقة وأجنبة حديثة ضد الجماهير الكبيرة الممتعضة من بعض جوانب هذه الأجندة ، وفي حين فشل هذا التمييز الثنائي البسيط في تسليط الضوء على التعقيدات الديمقراطي في تركيا ، الا انه ركز على واحدة من الانشقاقات الرئيسة لتركيا ، وطالما توحدت القوى السياسية اليمينية حول حزب واحد وتجنبت التجزئة ، فهي ليست عرضة للهزائم الانتخابية ، وبينما كان اليسار التركي السائد يرتبط مع هذه الأجندة الحديثة ، الا انه لم يحقق اي نجاح انتخابي في التواصيل مع شرائح كبيرة من المجتمع الذي يحمل القيم المحافظة والذي يبقى تقى للغاية ، ويظهر حزب العدالة والتنمية كالتشكيل الأحدث والأنجح لهذه الميزة اليمينية .

وكانت للهيمنة الانتخابية للأحزاب السياسية اليمينية آثار متناقضة للديمقراطية التركية التي كانت في الماضي تعاني اولاً من عدم المساواة الفئوي الذي يقوض فرص الوصول والحصول على تمثيل في النظام السياسي ، ثانياً قوة اضافية بريطانية تقييد حكم السياسيين المنتخبين ، وفيما يتعلق بالسابق ، كان للدولة التركية تحيزات عرقية وطائفية وعلمانية تعرقل ودرجات متفاوتة التمثيل السياسي لعدد كبير من المواطنين ، بخصوص واللاحق ، مثل الاستقلال السياسي للجيش التركي تحديداً مستمراً للاستقرار البرلمانية وسلامة حقوق الإنسان ، والثالث والأكثر حداً كان تحدي صعود شبكات الثقة السرية مع نفوذ كبير على شؤون السياسية شؤون ، ومثال على هذه الشبكات هي حركة غولين ، الذي طفت مدننته المغولمة على نشاط المجتمع من خلال خطط ومؤامرات أعضائه في الأجهزة الرئيسية لبيروقراطية الدولة مثل القضاء والشرطة .

من الضحية إلى النصر

مثل أحزاب يعين الوسط في العقود السابقة كالحزب الديمقراطي لعدنان مندريس في الخمسينيات وحزب العدالة لسليمان دميريل في السبعينيات، وحزب الوطن الام لتورغوت اوزال في الثمانينيات، اتبع حزب العدالة والتنمية هدفين مؤدين إلى الديمقراطية التركية، ولكن، خلافاً للاحزاب السابقة، حققت حزب العدالة والتنمية نجاحاً ملحوظاً في مساعيه، أولاً الغى حزب العدالة والتنمية معظم القوانين العلمانية التي تعيق المشاركة العامة للمسلمين الأتقياء فقط بعد عشر سنوات من التدخل العسكري في عام 1997 والذي سعى للقضاء على نفوذ الإسلاميين في السياسة، قدم حزب العدالة والتنمية استراتيجي الشعور كضحية التي يحملها المسلمين الأتقياء كمحور لرسالته لكسب ولاء لا يتزعزع من خلال تمثيلهم في جميع مراتب الدولة والمجتمع، وما لا شك فيه ان تجربة أردوغان لفترة قصيرة في السجن منحته المزيد من الأصالة على مطالبة حزبه بتمثيل المسلمين الأتقياء الذي كانوا منبودين في الجمهورية، وروض حزب العدالة والتنمية ايضاً سلطة الجيش، قوة قدمت تحدياً وجدياً للتعديدية السياسية مع تاريخها المتكرر من التدخلات والممارسات خارج نطاق القضاء، وفي صراعها مع الجيش، حصل حزب العدالة والتنمية على دعم كبير من شبكة غولن، والمتقفين الليبراليين، والرأي العام الكردي فضلاً عن الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي.

استمرت الاختيارات الديمقراطية التركية في تحدي النظرة التفاؤلية بأن تعزيز قوة حزب العدالة والتنمية سيؤدي إلى التقدم الديمقراطي الذي لا لبس فيه، في الواقع، ان شعور "الضحية الإسلامية السنوية" التي كانت القوة الداخلية الدافعة لإصلاحات حزب العدالة والتنمية قد تحولت الآن إلى موقف للانتصارات التي تفاقم التحيزات العرقية والطائفية للسلطة السياسية في تركيا، وعلاوة على ذلك، كان للتطور الجيوسياسية منذ الأزمة الاقتصادية لعام 2008 آثار ضارة على الكفاح الديمقراطي في تركيا، وقبل عام 2008، كانت عضوية الاتحاد الأوروبي مرکزية للسياسة الخارجية التركية ومقيدة للنزاعات السلطوية للحكومة، وبما أن الاتحاد الأوروبي فقدت تدريجياً أهميتها للناخب التركي وللجمهور، اعتبر حزب العدالة والتنمية الانتفاضات العربية عام 2011 كفرصة غير مسبوقة لطلب قوة إقليمية، وتوقعـت نخب حزب العدالة والتنمية بأن الانتفاضات ستجلب القوى الإسلامية الشعبية إلى السلطة مع أيديولوجيات مماثلة لحزب العدالة والتنمية، لكن هذا التوقع تحول إلى خيبة أمل مريءة، وخاصة بعد سقوط جماعة الإخوان المسلمين في مصر وتحول الانتفاضة السورية إلى حرب أهلية.

التحول الطائفي

في هذا السياق الإقليمي حيث تمثل الانتفاضات السياسية للتدخل مع الخلافات الطائفية،

اعتمد حزب العدالة والتنمية على الخطاب الطائفى على نحو متزايد، وان هذا فرق مهم بضع حزب العدالة والتنمية بعيدا عن أحزاب يمين الوسط السابقة مع تحيز صارخ اقل تجاه السنة، وقد أبرز أردوغان بصرامة الماوية العلوية لكمال قليتش دار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري، خلال الحملة الانتخابية عام 2011 في محاولة لتشويه سمعته في نظر الناخبين السنة التقىء، وفي الوقت نفسه، طور حزب العدالة والتنمية والملتقطون إطار طائفيا للحرب الأهلية السورية حيث يقوم نظام الأقلية العلوية القمعي (الاختلافات التاريخي الثقافية مع العلويين في تركيا تم تجاهلها) بالذبح وبوحشية غالبية السكان السنة، وبينما زادت حدة العنف، اكتسبت الجماعات الإسلامية التي اختيرت من قبل حزب العدالة والتنمية رؤية عامة غير مسبوق وحصلوا على الموارد الضرورية، ثم أصبحوا من المؤيدين المتحمسين للكفاح المسلح ضد نظام الأسد، وفي غياب أي جهد حكومي جاد لمنعهم، انظم عدد كبير من المواطنين الاتراك الى الجماعات الجهادية في سوريا.

وكان لهذه السياسة نتيجة غير متوقعة ووحيمة، الا وهو صعود داعش وأيديولوجية التكفير السلفي الجهادية في عام 2013، وقد وجدت الجماعات السلفية الجهادية في تركيا أرضا خصبة للتجنيد في ظل غياب الرقابة الحكومية، وكانت هذه المجموعات الإسلامية هي الوحيدة التي أبقت على مسافة من حكومة حزب العدالة والتنمية وعرضت نسخة متزمنة من إسلام جذاب للأفراد وهذا يتواافق مع عدم وجود حكومة إسلامية حقيقة في تركيا، ان صعود هذا الشكل المتطرف من الإسلام في هذا الوقت عندما كان حزب إسلامي ما في السلطة ينافض التوقعات العلمية بأن الاعتدال يأتي بشكل طبيعي على حساب التطرف.

في صيف عام 2013، أطاح الجيش المصري بمحمد مرسي، وهو أول شخص إسلامي يتم انتخابه لمنصب الرئاسة في انتخابات حرة ونزيهة في مصر، من خلال اعتماد خطاب الضحية، أطر أردوغان وأنصاره احتجاجات جيزة بمثابة ”محاولة انقلاب“ تزامنت مع أحداث مصر، واتهم أردوغان متظاهرب جيزة بالإفتقار للاحترام الأساسي للإسلام واتهامهم بإيمانات لا أساس (مثل الشرب البيرة في مسجد أو الاعتداء على امرأة محجبة) من أجل تحشيد قاعدته الشعبية.

وبينما أصبح حزب العدالة والتنمية أكثر طائفية من أحزاب يمين الوسط في العقود السابقة، الا انه كان أيضا أكثر ليبرالية فيما يتعلق بدور الماوية العرقية في السياسة التركية، وقد أستوحىيت هذه الإصلاحات الكردية من الموقف الذي يؤكّد الماوية الإسلامية المشتركة لتجاوز الاختلافات اللغوية، وتناسق مع تسليط الضوء على الماوية السنّية في الشؤون العامة، وعلاوة على ذلك، فإن تحدي حزب العدالة والتنمية المباشر للسلطة السياسية للجيش ساهم في جاذبيته بين المواطنين الأكراد، وي على النقيض، واحتدمت احزاب الوسط منذ الحزب الديمقراطي في المقام الأول على الوجهاء الأكراد والمحسوبية في العلاقات من أجل حشد أصوات الأكراد، ومع ذلك، فإن التغيرات الشعبية المتزايدة وتصاعد جاذبية القومية الكردية جعل استراتيجية

حزب العدالة والتنمية في الحقوق الثقافية تحت خطاب الأخوة الإسلامية غير كافي وقدس، وشجع الحكم الذي للأكراد في سوريا الجناح العسكري للحركة القومية الكردية التي تحرك لتكرار هذا النجاح في المدن الكردية في تركيا من خلال الكفاح المسلح، وبعد انتخابات حزيران عام 2015، يبدو ان الدعم الكردي لحزب العدالة والتنمية قد تضائل، وأسفرت حملات الشرطة والجيش ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في المناطق الحضرية المزدحمة للغاية عن انتهاكات في حقوق الإنسان وسقوط ضحايا من المدنيين، ودلل أيضا على العودة إلى سياسات الامن اولا في بداية التسعينيات، ولا تزال القومية الكردية، التي استعصت على كل من حزب الوطن الام و حزب الطريق القوم، تمثل التحدي الأكبر لحزب العدالة والتنمية، في الوقت الذي يبدو فيه أن الحزب يفتقر إلى الاستراتيجيات والسياسات الملائمة لإدارتها.

هشاشة السلطة في تركيا

ان تطور حزب العدالة والتنمية من الطرف اليميني الاصلاحي الى قوة أغلى مستفيدة من تفاصيل الانقسامات الاجتماعية في تركيا في وقت تصاعدت فيه التوترات الجيوسياسية ترك الديمocratic التركية في حالة كثيبة، وفي أعقاب صراعها على السلطة مع حركة غولن، توصل حزب العدالة والتنمية الى توسيعه مع الجيش، انهى هذا التحول استعداد الحكومة لدعم الملاحقات القضائية تجاه ضباط الأمن المتهمن بارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان في التسعينيات وتقلديهم للمحاكمة، وتفتقر أحزاب المعارضة للاستراتيجيات لتحدي المهيمنة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية في ضوء علم الاجتماع السياسي للناخبين الاتراك، وتلقى حزب الشعب الجمهوري، الحزب المعارض الرئيس تحت قيادة كمال قليتش دار أوغلو، الدعم من ربع الناخبين، ولكنه لا يزال ضعيفاً مواجهة حزب العدالة والتنمية، وفشل حزب الشعوب الديمocratic، الذي قام بأداء قوي غير متوقع في حزيران عام 2015 ، في التغلب على فكرة الكفاح المسلح التي عززت من تحرية كردستان السورية والانخراط في بناء التحالفات غير عنيفة والتي كانت أمراً ضرورياً للتعبئة الشعبية خارج نطاق العرق، وقدمت احتجاجات جيزة ولفترة وجيدة تحدي لم يسبق له مثيل لسلطة أردوغان، ولكنها أيضاً عميق الانقسامات الاجتماعية قبل انتهائها، ان عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتي كانت الدافع الخارجي الكبير للتحول إلى الديمocratic خلال سنوات حزب العدالة والتنمية تبدو الآن غير ذات صلة مع النظام السياسي التركي، وفي حين أن أزمة اللاجئين وصعود داعش يساهم في أهمية تركيا الجيوسياسية، إلا أنها تقوض استعداد الاتحاد الأوروبي وقدرته على منع انتهاكات حقوق الإنسان.

ومع ذلك، هناك جانب مضيء، ففي الوقت الذي فرض فيه الرئيس أردوغان هيمنته الشخصية على السياسة التركية ونفي استقلال مؤسساتها، الا ان حكمه يفتقر إلى أساس مؤسسي قوي، لدى تركيا تاريخ من التعددية السياسية يبلغ عمرها 65 سنة وهذا أطول من العديد من الديمقراطيات المعاصرة، ويفتقر حزب العدالة والتنمية إلى الهوية الحزبية القوية ويعتمد اعتماداً كبيراً على تدخلات أردوغان المباشرة

للحفاظ على تمسكه، ومن غير المرجح أن يؤدي نظام دستوري إلى نشوء مؤسسات جديدة تحت السيطرة الكاملة لرئيس الجمهورية باعتبار أن حزب العدالة والتنمية لا يزال يحتاج إلى تعاون الأطراف الأخرى. وبالتالي، فإن الحكم الشخصي السريع الزوال، والطبيعة التعددية التي لا يمكن احترامها في السياسة التركية، وضعف الاقتصاد التركي قد يؤدي إلى ساحة انتخابية أكثر تجزئاً ومنافسة، والتي يمكن بدورها أن تبشر بعهد جديد من الإصلاح الديمقراطي.

استراتيجيات الطاقة في تركيا لحزب العدالة والتنمية

مندريس سينار: أستاذ في قسم العلوم السياسية وال العلاقات الدولية في جامعة بشكتاش - أنقرة.

إن حزب العدالة والتنمية هو الحزب السائد في تركيا منذ الانتخابات الأولى التي فازوا فيها عام 2002، وقد زاد حزب العدالة والتنمية من نسبة أصواته من 35 في المئة في عام 2002 إلى 47 في المئة في عام 2007 ثم إلى 49 في المئة في عام 2011، ممتعاً بأغلبية مريحة جداً وشكل حكومة الحزب الواحد، إلا أن هذا الاتجاه واجه انتكاسة في انتخابات 7 حزيران عام 2015، عندما فشل حزب العدالة والتنمية في الحصول على ما يكفي من المقاعد لتشكيل حكومة الحزب الواحد على الرغم من الفوز بـ 40 في المئة من الأصوات وتجاوز أقرب منافسيه بـ 15 في المئة، وفي أعقاب ذلك، استخدم الرئيس أردوغان القائد الفعلي لحزب العدالة والتنمية الصالحيات الدستورية والنفوذ السياسي للحزب لمنع تشكيل حكومة ائتلافية والعودة إلى الناخبين من خلال إعادة الانتخابات، والتي جرت في 1 تشرين الثاني عام 2015، وفي هذه الانتخابات رفع حزب العدالة والتنمية أصواته بنسبة 9 في المئة واستعادأغلبيته.

تناقش هذه الورقة استمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة على فترتين، وصولاً إلى المزمعة النهائية للمؤسسة العلمانية التي يقودها الجيش التركي في عام 2010، ففي الفترة الأولى، أثبت حزب العدالة والتنمية بأنه قوة سياسية دائمة من خلال تحقيق أهداف دفاعية وإعادة توزيعها، وكلاهما ينطوي على بعض السياسات الإصلاحية لاحتواء وتفكيك قوة المؤسسة العلمانية وخلق مجال للهوية التركية الإسلامية\ المحافظة داخل النسيج السياسي في البلاد، وفي الفترة الثانية، انشغل حزب العدالة والتنمية بتنمية موقف السلطة وتوسيع مجالات تحكم الحزب عن طريق استغلال وتعزيز الانقسامات في المجتمع التركي الممزق وزيادة خسائر من ينتمي للمعارضة.

المراحل ١: تفكك المؤسسة الكمالية

خلال الفترة الأولى، حافظ حزب العدالة والتنمية على شعبية واسعة النطاق قبل أن ت تعرض سياساته في حماية الماوية الإسلامية في خطر حقيقي جداً بسبب العدوان العلماني وتوفير الخدمات للإسلاميين البرجوازيين المهمشين والفقرا في المناطق الحضرية، ويطلب بعض الاصلاحات الأوروبية، والحضرية، والبرجوازية الجديدة التي تهدف إلى تفكك الحركة الكمالية، التي لم تخدم في ذلك الوقت حقاً ما وراء القطاعات العلمانية الأخيرة المتواحدة في المجتمع، وجاء تفكك المؤسسة الكمالية ليكون مثالاً على تطبيق العملية الديمقراطية وأخفاء وجهات النظر والمصلحة الذاتية لحزب العدالة والتنمية بالإضافة إلى بحثه عنه السلطة.

وكان مؤسسو ونخب حزب العدالة والتنمية على استعداد لتبني النموذج الليبرالي الجديد الذي، كما هو الحال بالنسبة للشعوبية الجديدة لأمريكا اللاتينية، من شأنه أن ينحهم الفرصة لبناء قاعدة خاصة بهم كقوة اقتصادية، ومكنت الشخصية واسعة النطاق وإصلاح الضمان الاجتماعي وسلسلة التغييرات القانونية الملائمة لحزب العدالة والتنمية من دمج القطاعات غير الرسمية المهمشة والبرجوازية الاناظولية المحافظة، كما وتناول حزب العدالة والتنمية الآثار السلبية الجانبية لبرنامج الليبرالية الجديدة من خلال تشجيع جهاز الدولة وكذلك المنظمات الإسلامية غير الحكومية والمؤسسات لتوزيع بعض الفوائد العينية مثل الفحص والمواد الغذائية للمحتاجين، وان المستفيدون من هذا النوع من المساعدات الاجتماعية ليس لديهم الحق القانوني في الحصول على المساعدات التي يتلقونها وهذا يجعلهم عرضة للضغوط الحزبية والابتزاز السياسي.

وتمثل المهمة الدفاعية العنصر الأكثأ أهمية في تسهيل توقعات قادة حزب العدالة والتنمية، والتي كانت بداعي المعارضة العلمانية، وقد اخذت المعارضة العلمانية الانقسام غير المجدى بين الإسلام والعلمانية كأمر مفروغ منه وتكرير العقلية العسكرية لعملية 28 شباط، والتي حدثت في الجزء الأخير من التسعينيات الماوية الإسلامية كعدو داخلي وهدفت إلى القضاء عليه وذلك لاستعادة السياسية الكمالية السيطرة، وأدى ذلك إلى خفض المعارضة إلى العلمانية فقط، وإلى خسارة التيار العلماني إلى صالح حزب العدالة والتنمية وتيار الحافظ، وبالتالي، توضيح استبداد الحركة العلمانية والمهمة الدفاعية لحزب العدالة والتنمية.

سهلت طبيعة النزعة العسكرية للمعارضة العلمانية تطوير حلقة مفرغة من سياسة القوة، والذي يمكن حزب العدالة والتنمية من ضمان دعم وولاء المحافظين ببساطة عن طريق تقويتهم ضد المؤسسة الكمالية لمنع العدوان العلماني، وأدى ذلك لأن يكون حزب العدالة والتنمية أقل عرضة لمطالب الملفات والجمهور الحافظ، وتسهيل تنمية منظمة حزبية هرمية للغاية مع هذا الموقف الأبوبي صريح، في الواقع

سيتمكن أردوغان من رفض وتأجيل المطالب وتجنب تقديم وعود على أساس مقتضيات النضال ضد المؤسسة الكمالية.

وقد مكنت دورة سياسة القوة هذه حزب العدالة والتنمية من تنصيب أنفسهم كأبطال للديمقراطية والتحول الديمقراطي مع هوية تعريف غامضه «الديمقراطية المحافظة» ودون وضع جدول أعمال شامل للديمقراطية، وهذا بسبب ان لا القوة الاضافية للمؤسسة الكمالية ولا تصنيفها لحزب العدالة والتنمية على أنه غير شرعي كان في تطابق مع السياسة الديمقراطية، بمعنى اخر، ومن خلال الاعتماد على صراع السلطة مع حزب العدالة والتنمية للبقاء في الساحة، مكنت المعارضة العلمانية حزب العدالة والتنمية من مساواة البحث عن مصلحتهم الذاتية مع التحول الديمقراطي.

المراحل 2: إطالة أمد قوة حزب العدالة والتنمية

وخلال المراحل الثانية، بعد فوز حزب العدالة والتنمية على حساب المؤسسة الكمالية، ترك مستقبل الديمقراطي التركية تحت رحمة الحزب، وذلك كله بسبب ان المؤسسة الكمالية هي التي بذلت الآليات الليبرالية لحكومة محدودة عن طريق فحص وتحقيق التوازن بين السياسة المدنيين من موقف سياسية إضافي للحفاظ على إطار الثوابت التي وضعوها للنشاط السياسي الشعري، أيضاً، كان على المعارضة العلمانية التي تعتمد على المؤسسة الكمالية أن تمر عبر عملية طويلة من التغيير قبل أن تصبح منافسة قابلة للتطبيق ضد حزب العدالة والتنمية، وأخيراً خسر الاتحاد الأوروبي، بعد الفشل في إنتاج الإرادة السياسية لقبول عضوية تركيا الكاملة في عام 2004، النفوذ السياسي على حزب العدالة والتنمية وقدم الاتحاد الأوروبي نفسه على انه غير مفيد طالما ان التحول الديمقراطي مضطرب في تركيا.

بعد السيادة على المؤسسة الكمالية، لم يعد حزب العدالة والتنمية قادرًا على تصوير مصلحته الذاتية كحزب باحث عن القوة كما فعل في التحول الديمقراطي، وقدم هذا حزب العدالة والتنمية كحزب أكثر افتتاح على النقد السياسي لفشلهم وقصوره في عديد المرات من الداخل والخارج، وبذلك أصبحت قوتهم الداعمة أكثر هشاشة، وللتغلب على هذه الهشاشة، أراد حزب العدالة والتنمية من الناس ان يؤمنوا بالتحول الديمقراطي التركي للحزب، ولكن ليس لتقييم أدائهم السياسي في ضوء المعايير الديمقراطية، ففي الواقع، ارتقى حزب العدالة والتنمية بنفسه فوق السياسة الديمقراطية / النقد، محتكراً بذلك الديمقراطية ورباطاً استقرار الديمقراطية بموقف الحزب في السلطة، والتي أرادوا تقويتها، وإطالة امد قوتهم من خلال كسب التفويض الشعري، استخدم حزب العدالة والتنمية استراتيجية من ثلاثة مستويات.

أولاً، أكدوا على عملهم الماضي في «التحول الديمقراطي» و «تحديث» البلاد، واستخدمو هذه الشعارات ك ««أهداف 2023» و «تركيا الجديدة» للسيطرة على مخيلة الناس، ومن خلال القيام

بذلك، فإنهم ركزوا على التنمية الاقتصادية وتحديث البنية التحتية، ونتيجة لذلك، تم إنشاء مشاريع بناء كبرى مثل الجسر الثالث على البوسفور، الطريق السريع وانفاق السكك الحديدية تحت مضيق البوسفور، ومطار ثالث في إسطنبول، و “تحول حضري” كبير في المدن التركية الكبيرة، وجاءت المشاريع المستعجلة للسيارات والطائرات الوطنية المتقدمة للدلالة على “تركيا الجديدة”.

ان تقاليد اليمين الوسط التركي منذ بداية السياسة التنافسية في عام 1950 اتخذت التنمية الاقتصادية والتحديث كمشروع تركيا الوطني للتقليل من شأن نظام الحزب الواحد الكمالى من (1924-1946) بدلاً من مشروع التحديث التقانى الذى لا يحظى بشعبية والتأكد على أنهم، على عكس النخبة الكمالية، يهتمون برفاهية الناس، أو ”خدمة الوطن“، وكان لتركيز حزب العدالة والتنمية على الرفاه الاقتصادي وتحسين البنية التحتية وذلك تماشياً مع تقاليد يمين الوسط صدى وأثر على جزء كبير من المجتمع التركي.

استراتيجيات توطيد السلطة

لقد استغل حزب العدالة والتنمية استعداده وقدرته على خدمة الوطن لتصنيف بقية الطبقة السياسية كطبقة شعبوية ومعادية للسياسة، معتبرة أي معارضة على أنها زائدة ومعرقلة طالما كان تأثر رفاه الأشخاص المعينين، قدم شعار «خدمة الأمة» حزب العدالة والتنمية مع الأسس التي بني عليها لتبسيط سعيه لتحقيق التفوق التنفيذي كذلك، وان ما نحتاجه لتحقيق طفرة اقتصادية كبيرة والمضي قدماً هو القدرة على اتخاذ القرارات بسرعة دون مواجهة العقبات القضائية وغيرها، ان هذا البحث عن التفوق التنفيذي أعاد تطوير البنية التحتية المؤسسية القائمة على الحكم فضلاً عن تحقيق الاصدارات الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها، ومن الآن فصاعداً، أصبحت إدارة الاقتصاد وعلى نحو متزايد تعسفية وقد توزيع عقود وترخيص الدولة بمجموعة وكلاء لتزايد الفساد.

الجانب الثاني من استراتيجية قوة حزب العدالة والتنمية يهدف إلى حجب فشله الديمقراطي، تأديب الدائرة الإسلامية/ المحافظة، إحباط إمكانية الانتقادات السياسية انتقادات من الداخل والخارج، وتقديم النقد السياسي كمحاولة معادية، وهنا اتخاذ حزب العدالة والتنمية المجتمع الممزق لتركيا أمراً مفرغاً منه ونشر جميع الفئات المتنافية التي جاءت معه بوصفها أدوات استراتيجية لسلطته، وهذا يعني أن حزب العدالة والتنمية وضع هوية قائمة على الاستقطاب وأسلوب المواجهة، والذي يعتبر كادمة للإسلام، ونتيجة لذلك، تم ذم القطاعات العلمانية الموالية للغرب في المجتمع من خلال تقليل شأنكم بلغة أخلاقية قوية وشعبوية والتي رفضت تمثيلهم السياسي ومدنیتهم، وهذا إعادة سرد لتاريخ النضال الديمقراطي بين المجتمع التركي المسلم ضد النخبة العلمانية السلطوية وهذا الذي ساعد حزب العدالة والتنمية على الادعاء

بأنه حزب ديمقراطي في جوهره، والرغم بأن التحول الديمقراطي يقترب بإستعادة هوية البلد الإسلامية، وإن تصوير هذا كـ ”التوقعات الحضارية“ لحزب العدالة والتنمية، جاء هذا الترميم الإسلامي إلى حد ما كتصحيح لأخطاء مائة عام من التغريب في تركيا، وبناء على ذلك، وصلت الاستراتيجية الثانية لحزب العدالة والتنمية إلى تقسيم المجتمع إلى ” مواطنين / سكان أصليين“ و ”غير مواطنين / سكان غير أصليين“، وتصنيف الأخير كمجموعة أوروبية أو مجموعة تحالف الإسلام ومتاحة للتعاون مع قوى الشر ببساطة لغرض الإضرار بموقف قوة حزب العدالة والتنمية، وإن مثل هذه الممارسات السياسية لم تعمق فقط الانقسامات في المجتمع التركي الممزق، ولكنها أظهرت أيضاً أن الديمقراطية بمعنى بناء مجتمع تعددي والمساواة بين الأفراد لا يمثل معياراً معروفاً لحزب العدالة والتنمية.

ثالثاً، شرع حزب العدالة والتنمية بإعادة تصميم المؤسسات السياسية في تركيا وفقاً لفهم الأغلبية للديمقراطية، التي تعتبر الشعبية كرخصة للحكم بأي طريقة يروّنها مناسبة، وأصبحت النتيجة الصافية لهذه الاستراتيجية متمثلة في تركيز السلطة في يد حزب العدالة والتنمية وفي نفس الوقت زيادة تكفة المعارضة والنقد، وفي مناسبات عديدة أظهر قادة حزب العدالة والتنمية أنهم وجدوا بان الحكومة المنتخبة شعبياً كافياً لوصف النظام بأنه ديمقراطية في حد ذاته وأنه يخدم ”المصلحة الوطنية“، وهذا هو المعيار لجميع فروع الحكومة بما في ذلك القضاء، وإن مثل هذا الفهم للديمقراطية مكن حزب العدالة والتنمية من الدفاع عن عتبة 10 بالمائة الانتخابية سيئة السمعة، والبحث عن التفوق التنفيذي على حساب تقسيم السلطات، وتقييد الحريات، وزرع الشرعية عن المعارضة، ومن ثم الاستمرار بالمطالبة بأن تكون قوة ديمقراطية تسعى إلى التحول الديمقراطي.

في غضون السنوات القليلة الماضية، قلل حزب العدالة والتنمية من مستويات المسائلة، وخاصة عن طريق استهداف استقلالية القضاء، ولعل الأهم من ذلك، هو تقويض حزب العدالة والتنمية للمساءلة والتي ركز عليها حصرياً كأداة للتركيز على الشرعية الديمقراطية، وهذا يعني أن حزب العدالة والتنمية منع الناس من الوصول إلى مصادر بديلة للرأي والمعلومات والنقاش العام ذو المغزى من خلال إظهار التصub لانتقادات الرأي العام، ومن خلال مضايقة النقاد، وعن طريق تقييد حريات التعبير والتجمع والصحافة، ومن خلال فرض التعقيم على وسائل الإعلام، وعن طريق توجيه أموال الدولة إلى وسائل الإعلام الموالية للحكومة والشركات، وإخضاع وسائل الإعلام غير الموالية والشركات للتحقيقات للمالية ، وفرض غرامات الضرائب والغرامات الإدارية، وهذا يعني أن حزب العدالة والتنمية يريد من الناس تقييم أداء حكومتهم فقط عن طريق المعلومات التي لا يمنعها الحزب، والتي تضر بنوعية الديمقراطية وقرارات الناس في صناديق الاقتراع.

في الختام، يمكن الأشارة بأمان إلى أن ما حققه حزب العدالة والتنمية في السنوات القليلة الماضية سيجعل نقل السلطة صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، فقد استخدم الحزب القوة لإجبار الناخبين لتصحيح

”الخطأ“ الذي اقتربوه في حزيران عام 2015 ، وهذا أحدث دليل على استعدادهم لمواصلة احتكار الديمقراطية والاستقرار في تركيا.

اتجاهات ما بعد الانتخابات في السياسة والاقتصاد التركي

ناز ماسوف: مديرية تدريب في مجموعة أوروبا، وختصة في تركيا وغرب البلقان.

حقق حزب العدالة والتنمية (AKP) أداءً جيداً يفوق التوقعات وضمن انتصاراً ساحقاً في الانتخابات البرلمانية في الأول من تشرين الثاني، وستؤدي نتيجة هذه الانتخابات إلى تشكيل حكومة قوية، والتي ستقدم أيضاً استمرارية في صنع السياسات، بمنزلة معنى، أننا ندخل مرحلة أكثر قابلية للتبؤ في صنع السياسات والتي تأتي بعد حالة عدم اليقين السياسي في الصيف الماضي.

وعلى المدى الطويل، مع ذلك، ستفشل انتخابات تشرين الثاني في نهاية المطاف في تحقيق سياسية الاستقرار في السياسة التركية، وعززت نتائج الانتخابات من شعبية حزب العدالة والتنمية ويعتبر هذا الفوز تأكيداً لسياسته الداخلية والخارجية، ونتيجة لذلك، ستستمر السياسة بالاضطراب، والتي سوف تؤثر سلباً على الاقتصاد فضلاً عن مناخ الاستثمار في البلاد.

وعلى الصعيد السياسي هناك ثلاثة مخاطر رئيسية، أهمها تمرير الصلاحيات التنفيذية حول فرد واحد، الرئيس رجب طيب أردوغان، واعتباراً من الأول من تشرين الثاني، انتقلت تركيا بالفعل إلى النظام الرئاسي، إذ ركز أردوغان بشكل غير رسمي القوى حوله وحول مكتبه، وهناك الآن إمكانية خطيرة بأن حزب العدالة والتنمية، مع مساعدة 14 نائباً إضافياً، سيغيير الدستور ويعرض رسمياً الرئاسة التنفيذية.

إن المناقشات المحيطة بالنظام الرئاسي ومحاولات تحقيق ذلك خلال الفترة القادمة من المرجح أن تكون سبباً للخلاف وخلق التوترات بين أردوغان ورئيس الوزراء أحمد داود أوغلو، وبين حزب العدالة والتنمية وأحزاب المعارضة، وفي أوساط الجمهور التركي ككل، وحتى داخل حزب العدالة والتنمية، وهناك خطر يتمثل في أن النظام الفعلي نفسه، إذا ومتى تحقق، سيسلِّم السلطة التنفيذية الهامة لفرد واحد دون الضوابط والتوازنات الضرورية.

والخطر الثاني هو أن الحزب الحاكم سيستخدم انتخابات الأول من تشرين الثاني كقوة تأييد شعبية للسياسات الجارية واستخدام هذا لمواصلة الكفاح الخلي للمعارضين، ولذلك فمن المرجح أننا سنشهد المزيد من المحميات على وسائل الإعلام الحرجية، والصحفيين، والأعمال التجارية، فضلاً عن

البيروقراطيين، وستظل سيادة القانون معرقلة وستستمر بيئة الأعمال العامة بالمعاناة.

ثالثاً، المجتمع التركي أكثر استقطاباً من أي وقت مضى بعد الانتخابات، وإن تدخل أردوغان المستمر في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، فضلاً عن الاشتباكات الجارية في جنوب شرق البلاد، سيدعم هذا الاتجاه، وفي حين ان ليس هناك ما يشير الى اضطرابات سياسية ، الا ان بيئة من هذا النوع من الاحتجاجات واسعة النطاق يمكن أن تسبب ذلك، ولا سيما بالنسبة للمسألة الكردية، إن تعزيز الانقسامات المجتمعية سيؤدي أيضاً إلى هجرة الأدمغة، والذي من شأنه أن يقوض الإمكانيات الاقتصادية للبلاد.

مع إستمرار أردوغان بالسيطرة على مجلس الوزراء وسيطرة حزبة على المجموعة البرلمانية، فإن حدوث انقسام رسمي داخل الحزب غير المحتمل في أي وقت قريب وخاصة بعد الفوز الانتخابي الحاسم، وقال داود أوغلو انه يشعر بالارتياح من نتائج الانتخابات، وأن هذا سيشجعه على اتخاذ موقف أكثر حزماً ضد أردوغان، ونتيجة لذلك، من المحتمل ان يحدث صراع على السلطة بين الرئيس ورئيس الوزراء، ولكن على الرغم من محاولات داود أوغلو، إلا أن أردوغان له اليد العليا في العلاقة، وسيكون لهذا الصراع على السلطة أثر سلبي وإن كان محدوداً، فإنه سيؤثر على تماسك السياسة خلال العام المقبل، وعلى المدى الطويل، فإن هذا قد يخلق صدعاً داخل حزب العدالة والتنمية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ستطمأن حكومة حزب العدالة والتنمية إلى حد ما المستثمرين لكي يستمروا بالعمل، ولكن سيكون هناك تعزيز لمشاكل شغل الوظائف، بما في ذلك قوى السلوك الريعي، والأهم من ذلك، ستبقى الحكومة في حيز الدعاية الانتخابية، والذي سيحول دون محاولات احداث الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وبالنظر إلى أن خطة لأردوغان تكمن في إدخال النظام الرئاسي بحكم القانون من خلال اجراء تعديل دستوري، من المحتمل ان يحدث استفتاء في الأفق، ستبقى السياسة الاقتصادية للحكومة شعبوية في طبيعتها، والإصلاحات التي تعالج المشاكل الميكيلية للاقتصاد التركي ستتعثر مرة أخرى.

اقتصادياً من المرجح أن تهيمن سياسات الحكومة الشعبوية على أعمال الحكومة، وخاصة مع دخول البلاد فترة من النمو المنخفض (في حوالي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً)، ولذلك سنلاحظ سياسة نقدية ليست ضيقة إلى جانب وجود سياسة مالية أكثر مرونة وتحفيظ الإجراءات الاحترازية الكلية، كما ستعمل الحكومة على الفور على تدابير لدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وستستمر السياسة النقدية بالتأثير بالسياسة، وسيضيق الجهاز التنفيذي ضغوطاً على البنك المركزي (CB) لتحفيظ السياسة النقدية نظراً لأن قيمة الليرة مستقرة إلى الان، وعلى الرغم من أن هذا الضغط قد لا يكون واضحاً كما شهدناه أثناء الانتخابات البرلمانية، إلا ان النتيجة هي نفسها: لن يكون البنك

المركزي التركي أكثر عدائية مقارنة بنظرائه من الأسواق الناشئة له.

تحت هذه الضغوط السياسية، سيستمر البنك المركزي بتحديد أولويات النمو على حساب التضخم، وسيكون تعين مدير البنك في شهر نيسان لحظة مهمة، ومع استبعاد نائب رئيس الوزراء السابق علي باباجان من مجلس الوزراء، فمن المرجح أن يستبدل المدير الحالي أردمي باسجي عندما تنتهي فترة تنصيبه، ومع هذا التغيير، فإن خطر التسييس سيكون أعلى.

ونتوقع أيضا التخفيف من إطار السياسة الاحترازية الكلية والتي قدمت مرة أخرى في 2012 لتقييد نمو الائتمان وخاصة في الجانب الاستهلاكي، ومنذ الخفاض نحو معدلات القروض بشكل حاد إلى 8.4 في المئة في نهاية مارس (تم تعديل FX ، باستثناء قروض القطاع المالي)، وهذا دون هدف البنك المركزي بالوصول إلى 15 في المئة، ومن المرجح أن تقوم وكالة التنظيم والشراف على المصارف بتحفيض إطار التحوطية الكلية، وستدعم هذه المراجعة دعم الاستهلاك المحلي الخاص والتي ستستمر لتشكل نحو 70 في المئة من إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا في مقابل صادرات البلاد أو الاستثمارات، وبخلاف القطاعات الاستهلاكية مدفوعة، ستساعد هذه الخطوة أرباح القطاع المصرف.

وسوف تصبح السياسة المالية مرنة أكثر، ولكن نحن لا نشعر بالقلق بشكل مفرط نظرا للحالة الصحية للميزانية، لأن العجز في الشهرين الأولين من 2016 أفضل بكثير من العام الماضي، كما وانخفاض إجمالي الدين على الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي، ويتوقع أن ينخفض إلى حوالي 32 في المئة بحلول نهاية العام، وهناك، وبالتالي، القليل من الحرية لصرف المال، وفي الحالة غير المحتملة، سيذهب حزب العدالة والتنمية بعيدا جدا في جانب السياسة المالية الفضفاضة، وسيرفع العلم الأحمر مع وكالات التصنيف الائتمانية، كما يخشى أن تصبح تركيا دولة ذات عجز مزدوج، فإن زيادة 30 في المئة في الحد الأدنى للأجور اعتبارا من 1 كانون الثاني، وذلك تمشيا مع وعود حزب العدالة والتنمية، سيمثل الخطوة الأولى على هذا الصعيد، وهذا أعلى بكثير من المتوقع لمعدل التضخم في عام 2016 بنحو 8 في المئة، وستكون هذه الخطوة سببا لزيادة نسبة العمالة غير المسجلة.

وفي جانب الإصلاح، ومع امتلاك الأغلبية الحاكمة القوية، فإن آفاق الإصلاح خلال السنوات القليلة القادمة من المحتمل أن تكون أفضل من ما ستكون عليه تحت سلطة ائتلاف أو أغلبية ضعيفة لحزب العدالة والتنمية الضيقة، وفي هذا الصدد، تتوقع من الحكومة إجراء بعض التغييرات خلال السنة أو الستين القادمتين، هذا ومن المرجح أن يشمل هذا إصلاح ضريبة الدخل لتوسيع القاعدة الضريبية، وان حواجز الاستثمارات الإضافية وبعض الفرص في قطاع الطاقة، فضلا عن اتخاذ تدابير محددة لتقييد عجز الحساب الجاري، ممكنة أيضا، كما وستعمل الحكومة على دعم قطاعي البناء والقطاع الذي يحركه المستهلك، ودفع مشاريع البنية التحتية إلى الأمام كجزء من هدفها في تحقيق النمو على المدى القريب وخلق فرص للعمل.

ومع قول هذا، من المحتمل ان تبقى الإصلاحات الكبيرة لمعالجة المشاكل المهيكلية للاقتصاد التركي ومساعدة البلاد على تحقيق مستويات أعلى من النمو على المدى المتوسط والمدى الطويل متوقفة، ولم تظهر حكومة حزب العدالة والتنمية السابقة، والتي تتمتع أيضاً بأغلبية مريحة، الكثير من الرغبة في اجراء الإصلاحات وليس لدينا سبب للاعتقاد بأن هذا سيتغير الآن، وعلاوة على ذلك، فإن احتمالات إجراء استفتاء دستوري يزيد من تشويط الحكومة على اعتماد إصلاحات مكلفة سياسياً والتي من شأنها أن تضر من تلقاء نفسها بالناخبين، ويشمل هذا الإصلاحات الإنتاجية الرئيسية مثل تعزيز التعليم وإصلاح سوق العمل وكذلك الإصلاحات الضريبية والضمان الاجتماعي الأكثر شمولاً.

إن تشكيل مجلس الوزراء يدعم توقعات هذه السياسة الشعبية، وإن القيادة داخل الإدارة الاقتصادية أضعف بسبب غياب باباجان، وعلى الرغم من استبداله بوزير المالية السابق محمد شيمشك، الذي يعتبر ذو مصداقية من قبل مجتمع المستثمرين، إلا أن شيمشك لا يتمتع بنفس الثقل في الحزب مثل باباجان، وان قدرته على الوقوف بوجه أردوغان في أوقات الأزمات وإقناعه بالقيام بخطوات اقتصادية صعبة ستكون أكثر محدودية، وعلاوة على ذلك، يهيمن أردوغان مرة أخرى على مجلس الوزراء مع وجود شخصيات رئيسية في الإدارة الاقتصادية الى جانبة والذين ينظر إليهم على أنهم موالون جداً له، وعلى الأرجح ستتابع هذه الشخصيات سياسات اقتصادية أكثر شعبوية، وذلك تمشياً مع أردوغان وأولويات مستشاريه، وهذا يزيد من تقييد شيمشك وقدرته على المناورة.

تارجح الديقراطية: حكومة حزب العدالة والتنمية والصراع الكردي - التركي أفرين بالـتا: أستاذة مشارك في جامعة يلدز التقنية.

في شباط عام 2015، التقى مئلون عن حكومة حزب العدالة والتنمية وسياسيون وأكراد معاً في قصر طوله باعجه في اجتماع وصفه رئيس الوزراء داود أوغلو بأنه بداية لمرحلة جديدة في عملية السلام، وبعد الاجتماع وراء الأبواب المغلقة، أعلنت الحكومة التركية والساسة الأكراد للجمهور خطبة سلام من عشر نقاط أعدها عبد الله أوجلان، الرعيم المسجون لحزب العمال الكردستاني¹ (PKK)، ومع ذلك وبعد شهور قليلة من هذا اللقاء التاريخي، تجددت الاشتباكات في شهر حزيران عام 2015 بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني مما تسبب في انفيار عملية السلام، وقد قتل المئات منذ ذلك الحين بما في ذلك المدنيين نتيجة لهذه الاشتباكات، واستمر حظر التجول الدائم لعدة أيام وقطع الاتصال بالعالم

1. Daniel Dombey, 'Turkish government and Kurds in bit to revitalise talks', The Financial Times, 28 February 2015. Available at <http://www.ft.com/cms/s/0/5d305c18-bf67-11e4-99f8-00144feab7de.html#axzz3qocjf228> (accessed 24 October 2015).

الخارجي في العديد من المحافظات جنوب شرق تركيا²، لقد أصبحت القضية الكردية مشكلة مرة أخرى ولكن ليس كمشكلة ديمقراطية ومنبطة بالتحول الديمقراطي، ولكن كمشكلة تتمحور حول الإرهاب والانفصال، وكيف يمكن لنا ان نفسر تأرجح البندول خلال فترة قصيرة من الزمن، والتحول بين السلم وال الحرب والتفاوض والقمع؟

وفي فترات المفاوضات والقمع، عقدت تركيا الانتخابات العامة في 7 حزيران عام 2015، وفي هذه الانتخابات، حصل حزب الشعب الديمقراطي المولى للأكراد على نسبة 13.1 في المائة من الأصوات، ولم يظهر الحزب بوصفه محاورا شرعيا معتدلا في عملية السلام الكردية فقط، ولكن بحاجة الانتخابي أيضا منع حزب العدالة والتنمية من تشكيل حكومة الحزب الواحد، في الواقع، ان عدم تمكن حزب الشعب الديمقراطي من عبور عتبة العشرة في المائة العتبة في نظام الانتخابات التركية والذي يمنع الأحزاب الصغيرة من المشاركة في الحكومة كان سيعني ان حزب العدالة والتنمية سيحصل على ما يكفي من المقاعد في البرلمان ليس فقط لتشكيل حكومةأغلبية، ولكن أيضا لتغيير الدستور، وفي السياقات الأخرى للصراع الداخلي يعتبر ظهور محاورين معتدلين شرطا مسبقا للقيام بعمليات سلام ناجحة، ولكن ظهور حزب كردي مستقلة وناجح مثل حزب الشعب الديمقراطي كبديل موثوق لحكم حزب العدالة والتنمية أصبح السبب الرئيسي لفشل محادثات السلام.

يعتبر نموذج الخطاب اليميني الشعوي لحزب العدالة والتنمية المجتمع منفصل إلى محسكرين متجانسين وعدائين: ”الشعب النقى“ و ”النخبة المفسدين“، وان السياسة مجرد تعبر عن الإرادة العامة لل”الشعب النقى“ ضد امتيازات ”النخب الفاسدة“، وطوال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، اعتبر التحول بين التفاوض والقمع بسبب المطالب الكردية انعكاسا لهذا الفهم الشعوي اليميني للسياسة، وقد اهتمت نخب حزب العدالة والتنمية بالطلاب الكردية عندما لم تكن هذه المطالب ممثلة بقوة من قبل الجهات المؤسساتية الفاعلة الأخرى سواء كانت قانونية كحزب الشعب الديمقراطي أو منظمة مسلحة مثل حزب العمال الكردستاني وعندما لم يكن هؤلاء النشطاء يتحدون سيادة حزب العدالة والتنمية في ”حل“ المشكلة الكردية، وهكذا، كلما ظهر منافس قوي، تراجعت نخب حزب العدالة والتنمية على الفور عن موقفهم وتسكوا بالسلطة بقوة وقمعوا المعارضة حتى شعروا بالثقة بأنهم قد استعاد السيطرة على ”المشكلة“.

المراحل الاولى: استراتيجية الدمج

بعد القاء القبض على أوجلان وإعلان حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار من جانب واحد في شهر شباط عام 2000 ، قلت حدة الصراع جنوب شرق البلاد، ثم فاز حزب العدالة والتنمية

2. 'Fact Sheet on Declared Curfews', TIHV (Human Rights Foundation of Turkey), 26 December 2015. Available at <http://en.tihv.org.tr/fact-sheet-on-declared-curfews-between-11-25-december-and-violations-of-right-to-life-against-civilians/> (accessed 30 December 2015).

بانتخابات عام 2002 مع دعم كبير من الناخبين الأتراك، وأمن 65 في المئة من المقاعد في البرلمان، لقد رأى مؤسسي حزب العدالة والتنمية وذعماء الحكومة التركية الجديدة أنفسهم بأنهم «ضحايا» للمؤسسات العسكرية والأمنية التي كانت متواحدة في تسعينيات القرن المنصرم، تماماً مثل الأكراد، ومنذ البداية، كان واضحاً أن نخب حزب العدالة والتنمية رأت أن قوتهم السياسية مرتبطة مباشرة بقوة النخبة العسكرية وان الحد من قوة الجيش يعني اضعاف من مجدهم السياسي، والأهم من ذلك اضعاف القضية الكردية.³

علاوة على ذلك، فإن لنخب حزب العدالة والتنمية فهم مختلف لما يشكل الأمة التركية بالمقارنة مع النخب الكمالية من الحقبة السابقة، فوفقاً للاحير، على تركيا التأكيد على عنصر العرق وهذا خطأ وفائق أيضاً من الخلافات بين الأكراد والأتراك، وبدلاً من ذلك، يجب التركيز على الهوية الدينية للأكراد والذي يعتقد بأن له تأثير موحد على الشعب الذي كان ينفر بعضه من بعض بسبب النهج العرقي والعلمي للدولة، ومن خلال الاستفادة من خطاب الوحدة الدينية وإعطاء صوت للأكراد، تعتقد نخب حزب العدالة والتنمية أنه وفي نهاية إيمانهم إقناع المحافظين «الشعب الكردي التقى» بالانقلاب على العلمانية والقومية «للنخب الفاسدة حزب العمال الكردستاني» وتقويض نفوذ الحركة السياسية الكردية.

إن إضعاف القضية الكردية وإعطاء صوت للمطالب الكردية مثل استراتيجية ناجحة لحزب العدالة والتنمية، فقد ساعدتهم على الحد من سلطة الجيش وتدخله في السياسة وأيضاً توسيع دائرة شعبية الحزب في جنوب شرق تركيا، وبينما انخفض تصور التهديد الداخلي، انخفضت الضرورة المتصرورة لقيام الجيش بتنظيم السياسة⁴، وقد اعتبر الانضمام للاتحاد الأوروبي استراتيجية مهمة ، ليس فقط للحد من سلطة الجيش، ولكن أيضاً لاضعاف القضية الكردية في إطار السياسات الديمقراطيّة.⁵

وقد استخدمت كلاً السياسيين لحزب العدالة والتنمية كقوة سياسية رئيسة وفاعلة في المناطق الكردية، وهذه حقيقة عززت من خلال عتبة 10 في المئة والتي منعت الأحزاب السياسية الكردية من الترشح بشكل مستقل، وفي العقد الأول من القرن الجديد، وسع حزب العدالة والتنمية تدريجياً من قاعدة قوته من خلال الرعم بأنه تحصل على نحو 50 في المئة من أصوات الناخبين الأكراد، ونظر إلى نفسه

3. Evren Balta Paker and İ. Akça, 'Beyond Military Tutelage: Analyzing Civil-Military Relations under the Justice and Development Party', in Ebru Canan Sokullu (ed), *Debating Security in Turkey: Challenges and Changes in the Twenty-First Century* (Lanham: Lexington Books, 2012), pp. 77–93.

4. Linda Michaud-Emin, 'The Restructuring of the Military High Command in the Seventh Harmonization Package and its Ramifications for Civil-Military Relations in Turkey', *Turkish Studies* 8 (2007), pp. 25–42.

5. Ali Resul Usul, 'The Justice and Development Party and the European Union: From Euro-skepticism to Euro-Enthusiasm and Euro-Fatigue', in Ümit Cizre (ed), *Secular and Islamic Politics in Turkey: The Making of the Justice and Development Party* (London and New York: Routledge, 2008), pp. 175–197; Erhan Doğan, 'The Historical and Discursive Roots of the Justice and Development Party's EU Stance', *Turkish Studies* 6 (2005), pp. 421–437

بشكل متزايد باعتباره القوة الوحيدة القادرة على حل المسألة الكردية، في حين انه غير راغب جدا في الاعتراف بالقوى السياسية الكردية.

وبحلول عام 2009، كانت الحكومة التركية قد حققت تقدماً كبيراً في نزع السلاح وأصبحت حرة أخيراً في اتباع سياسية استراتيجية جديدة لحل المشكلة الكردية، ففي عام 2009، أعلن حزب العدالة والتنمية الانفتاح الكردي، كم وبدأت منظمة الاستخبارات الوطنية التركية (MIT) المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني، والمعروفة باسم محادثات أوسلو، وسرعان ما تصادم تيار السلام والتفاؤل مع القومية المستشارة، وهذا ادى الى قيام حزب العدالة والتنمية بإيقاف الانفتاح على الفور خوفاً من خسارة الأصوات الوطنية في الانتخابات اللاحقة، وأصبحت القضية الكردية مشكلة على الفور مرة اخرى⁶، وتم رفع دعوى قضائية قدم من قبل الدولة ضد مجموعة من المجتمعات المحلية في كردستان (KCK)، وتقريراً ضد 10000 ناشط سياسي كردي، بما في ذلك السياسيون الأكراد المنتخبين، وتم اعتقالهم، وبالتالي خلق نظام جديد من القمع عبر الوسائل القضائية⁷، واعتبرت هذه المحاكمات كاستراتيجية جديدة للقمع، إذ بلأت حكومة حزب العدالة والتنمية «لحكم القانون»، وليس لسيادة القانون.

قبل انتخابات 12 حزيران عام 2011، تم تغيير المشكلة مرة أخرى وربطت بالإرهاب، وليس الديموقراطية، بل بالعنف، وليس بالحقوق، ثم أعلن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأنهم سيجتمعون فقط مع الممثلين القانونيين والشريعين للأكراد واقتصر أن المؤيدون لحزب السلام الديموقراطية الكردي (BDP) ليس بمحاربين مناسبين لأنهم لم يتصرف ”بشكل مستقل“، إن التأكيد على هذا جعل الموقف أكثر تشديداً تجاه القضية الكردية، وقد زاد حزب العدالة والتنمية من أصواته من خلال الحصول على 49.9 في المئة في انتخابات 2011، وكان خطاب هذه الفترة والفوز الانتخابي اللاحق لحكومة حزب العدالة والتنمية قد ترددت أصواتها على التغيير في تلك الفترة مباشرة بعد انتخابات السابع من حزيران عام 2015.

المراحلة الثانية: استراتيجية التأسيس

ان هذا الموقف والخطاب المتشدد تجاه القضية الكردية تليين قليلاً بعد الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2011، وهذا اختلف اختلافاً كبيراً عن الفترة السابقة والتغيرات الإقليمية

6. Soner Çağatay, ‘Kurdish Opening’ Closed Shut’, Foreign Policy 28 (2009). Available at http://www.foreignpolicy.com/articles/2009/10/28/kurdish_opening_closed_shut?page=0,1 (accessed 24 October 2015).

7. Aliza Marcus, ‘Troubles in Turkey’s Backyard’, Foreign Policy 29 (2010). Available at http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/07/09/troubles_in_turkey_s_backyard?obref=obinsite (accessed 27 October 2015).

الجديدة، في الواقع، كان هذه فترة المظاهرات والاحتجاجات وأعمال الشغب والحروب الأهلية في جميع أنحاء دول المنطقة، وقد وجدت الحكومة التركية نفسها في منافسة مع قوى إقليمية أخرى في محاولة للتأثير على مصير ومستقبل المنطقة والتدخل في بشكل مباشر وغير مباشر في السياسات المحلية لبلدان الشرق الأوسط.

في الوقت الذي كثرت فيه الصراعات في المنطقة، اعادت حكومة حزب العدالة والتنمية إطلاق المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني في بداية عام 2013 بهدف نزع سلاح الأكراد في المناطق التركية، وفي 21 أذار عام 2013، قرئت رسالة عبد الله أوجلان للجمهور باللغة التركية والكردية خلال احتفالات عيد النوروز في ديار بكر، ودعت الرسالة إلى وقف إطلاق النار وتضمنت أيضاً نزع السلاح والانسحاب من الأراضي التركية ووضع حد لل戡فاح المسلح، وفي 25 نيسان عام 2013، أعلن حزب العمال الكردستاني أنه سيسحب كل قواته من تركيا.

ومع ذلك، أدى رفض الحكومة التركية دعم بلدة كوباني الكردية التي كان تتعرض لهجوم من الدولة الإسلامية (IS)، إلى اندلاع احتجاجات واسعة بين الأكراد في تركيا وخاصة جنوب شرق البلاد، وادى ذلك إلى مقتل 42 شخصاً⁸، وفرضت الحكومة حظراً للتجول في ست مدن يسكنها الأكراد في تركيا من أجل السيطرة على الكثافة المتزايدة للتظاهرات.⁹

مع هذه الاحتجاجات، أصبح من الواضح أن الحركة السياسية الكردية تمتلك روابط تتعدي حدود الدولة التركية، وعلاوة على ذلك، أصبح من الواضح أيضاً أن الحركة السياسية الكردية قد تحولت إلى بديل سياسي كبير للحركات السلفية في الشرق الأوسط، مع تحالف القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا مع الأكراد ضد نفوذ السلفيين المتنامي في المنطقة، وإعادة تشكيل السياسة في الشرق الأوسط بطريقة لم يتصورها صانعوها سياسات حزب العدالة والتنمية أبداً، ففي البداية، نظر حزب العدالة والتنمية للمفاوضات كوسيلة لوقف تنامي النفوذ السياسي الكردي وأمل في توحيد أكراد تركيا حول جماعة الإخوان المسلمين، ولكن احتجاجات كوباني أثبتت لنخب حزب العدالة والتنمية بأنه لا توجد سياسة بجدية وأنه سيكون من الصعب الحد من نفوذ حزب العمال الكردستاني في المنطقة وتركيا¹⁰.

8. '6-7 Ekim'in Aci Bilançosu', Radikal, 12 November 2014. Available at http://www.radikal.com.tr/turkiye/6_7_ekimin_aci_bilançosu_42_olu-1229423 (accessed 15 January 2015).

9. 'Curfew in 6 Southeastern Cities', Bianet English, 7 October 2014. Available at <http://bianet.org/english/world/158990-curfew-in-6-southeastern-cities> (accessed 20 January 2015).

10. Evren Balta, 'The Syrian War and Turkey's Kurdish Conflict', in Karen Young (ed), Mapping GCC Foreign Policy: Resources, Recipients and Regional Effects, LSE Middle East Centre (2015).

«النهاية»: تجدد القتال

كما هو متوقع، احتل حزب العادلة والتنمية المركز الأول في الانتخابات العامة عام 2015 وحصل على 40.9 في المئة من الأصوات، ولكن هذه النسبة، والتي في ظل الظروف العادلة يتم الاحتفال به باعتباره انتصار، أصبحت «المزيد» الأولى للحزب لأنه كان غير قادرًا على تشكيل الحكومة لوحدة، وكان الرأي السائد أن ينظر إلى هذه «المزيد الأولى» لحزب العادلة والتنمية باعتبارها بناً جاهًا لحزب الشعوب الديمقراطي¹¹.

ربما ان أحد أهم الأسباب وراء بناً جاهًا لحزب الشعوب الديمقراطي هو حقيقة أن العديد الأكراد الذين صوتوا سابقاً لحزب العادلة والتنمية تراجعوا عن دعمهم في هذه الانتخابات، وكما ذكر في وقت سابق، لما يقرب من عشر سنوات تشارك حزب العادلة والتنمية والأحزاب الموالية للأكراد أصوات الكردية تقريباً بشكل متساوٍ، ومع ذلك، في هذا الموقف تميز كفة الميزان نحو حزب الشعوب الديمقراطي، ففي المحافظات الكردية¹²، احتل الحزب المركز الأول في كل مكان تقريباً، وبما أن أحد الأهداف الرئيسية حل المشكلة الكردية كان تكمن في تدمير السياسية الموالية للأكراد، إلا أن حزب العادلة والتنمية فهم أن سياسة التهميش اتت بنتائج عكسية وزادت من قوة الاطراف السياسية الكردية المستقلة، وكانت هذه ضربة كبيرة للسياسة الشعبوية بدمج الأكراد وضمهم في الحزب نفسه¹³.

في المناطق الكردية، ارتكزت حملة حزب الشعوب الديمقراطي على ثلاث ركائز: الثقافة الكردية؛ التضامن بين الأكراد والذي يشمل أيضاً التضامن الإقليمي، والسلام الإقليمي، ونجاح الحزب بدمج المحافظين والمسلمين الأكراد في المنطقة وجذب القبائل اليمينية والمحافظة، وقبل انتخابات حزيران عام 2015، بدأ الحزب المصالحة وأسس لجان الحوار الاجتماعية، المعروفة أيضاً باسم «لجان الإقناع»، وكثيراً ما استخدمت استراتيجية التفاوض مع القبائل من قبل الدولة بوصفها استراتيجية لدمج الأكراد، ومن خلال تعاونهم المباشر وتأثير هذه القبائل، تمكن الحكومات التركية تاريخياً من حكم هذه المحيط باستمرار¹⁴، ولكن هذه المرة، تواصل حزب الشعوب الديمقراطي مع هذه القبائل المحافظة وحصل على دعم من المحليين والأكراد المحافظين، ونتيجة لذلك، تركت الكثير من القبائل ولائها لحزب العادلة

11. The HDP was established in 2012 as an umbrella party for various groups with feminist, green, and socialist agendas. Among them, the largest was certainly the pro-Kurdish party BDP.

12. Cuma Çiçek, '1 Kasım 2015 Seçimleri: Politik Kurt Bölgesinde Ak Parti', Birikim Dergisi, Available at <http://www.birikimdergisi.com/guncel-yazilar/7310/1-kasim-2015-secimleri-politik-kurt-bolgesinde-akparti#.VIR8M2QrLaY> (accessed 23 November 2015).

13. Evren Balta, 'How Turkish Elections Changed the Foreign Policy of Turkey', openDemocracy, 27 July 2015. Available at <https://www.opendemocracy.net/evren-balta/how-turkish-elections-changed-foreign-policy-of-turkey> (accessed 24 October 2015).

14. Janet Klein, The Margins of Empire: Kurdish militias in the Ottoman tribal zone (Stanford University Press, 2011)

والتنمية قبل الانتخابات، وكان هذا التحول مثيراً للقلق، مما شكل تحدياً ليس فقط لحزب العدالة والتنمية في المنطقة، ولكن أيضاً لأسس السيادة التقليدية في المنطقة¹⁵.

بعد انتخابات السابع من حزيران وحتى قبل بدء محادثات تشكيل الحكومة الائتلافية، أعلنت الحكومة أن عملية حل القضية الكردية قد انتهت، وعلى غرار انتخابات عام 2011، أعلنت حكومة حزب العدالة والتنمية مرة أخرى بأنه لم يعد هناك وجود «للمسألة الكردية» في تركيا وانه قد «تم منحهم جميع الحقوق الممكنة»، وفي الوقت الذي انتهت فيه هذه العملية، اجتاز البلد بأكمله صراع جديد، وفرض حظر التجول في مقات المناطق الكردية، وهاجم حزب العمال الكردستاني ضباط الشرطة وقتل جنود أتراك، وكرد قامت جماعات قومية تركية بهاجمة مقرات حزب الشعوب الديمقراطي في عمليات انتقامية¹⁶، كما وقتل 104 شخصاً وأصيب كثيرون بتفجيران انتحاريان في سروج وأنقرة.

وبينما فشلت المبادرات الرامية إلى تشكيل حكومة ائتلافية، تمت الدعوة لإجراء انتخابات جديدة، وفي 1 تشرين الثاني عام 2015، استجابة الناخبين إلى زيادة العنف والصراع والفوضى مثلما فعلوا في عام 2011، ومن خلال الاستفادة من الموقف المتشدد تجاه القضية الكردية، تمكن حزب العدالة والتنمية من الحصول على ما يكفي من المقاعد في البرلمان لتشكيل حكومة الحزب الواحد.

وبعد ذلك الفوز، بدأت نخب حزب العدالة والتنمية بإستخدام نفس الخطاب تجاه عميلية السلام، واستند هذا الخطاب على نفس الفرضية السابقة: الوقوف ضد حزب الاتحاد الديمقراطي، والقتال المستمر ضد حزب العمال الكردستاني، وعدم قبول حزب الشعوب الديمقراطي كممثل شرعي في التفاوض في القضية الكردية، وما تبقى من عملية السلام هو منح الحكومة الحقوق للأكراد العاديين، وقد قال أحد المتحدثين باسم الحكومة بأنه وفي نهاية المطاف يقف «حزب العدالة والتنمية منفرداً مع الكرد الآن»¹⁷.

الاستنتاج

إن للأيديولوجية الشعوبية لحزب العدالة والتنمية حدود متأصلة، إذ أنها لا تسمح بإنشاء لاعبين فعالين أقوياء ومستقلين أو محاورين سياسيين، كما وانه يعادي نظام الظوابط والتزاولات، سواء كانت

15. Fehim Taştekin, ‘Kurds Abandon AKP’, Al Monitor, 20 May 2015. Available at <http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2015/05/turkey-pious-kurds-abandon-akp-in-droves-hdp.html#> (accessed November 12, 2015)

16. Ömer Tekdemir and Oğuzhan Göksel, ‘A Turbulent Turkey in a Region of Turmoil’, openDemocracy, 17 September 2015. Available at <https://www.opendemocracy.net/arab-awakening/omer-tekdemir-o-percentC4-percent9Fuzhan-g-percentC3-percentB6ksel/turbulent-turkey-in-region-in-turmoil> (accessed October 24, 2015).

17. ‘Başarı Yan Yana Durmanın Mukafati’, Al Jazeera Turkish, 2 November 2015. Available at <http://www.aljazeera.com.tr/al-jazeera-ozel/basari-yan-yana-durmanin-mukafati> (accessed 24 October 2015).

مستمدة من مؤسسات المجتمع أو الدولة، وبالمثل، يمكن وصف موقفه السياسي بشأن القضية الكردية «نحن القوة والمعارضة»، والذي يشكل اليوتوبية السياسية للحركات اليمينية الشعبية، وهكذا، فإن نظامة السياسي يقوم على القضاء على الحركة الكردية وعلى الاستفراط بنفسه كالممثل السياسي الشرعي الوحيد، وان الاعتقاد القوي بالحكم الأحادي والأغلبية المطلقة لا يترك مساحة للحوار والنقاش والنقد أو الاختلاف، وهذا يخالف ما يتطلبه أي نوع من السياسة الديمقراطيّة، وعندما عملت الجهات الفاعلة في السياسية الكردية، على الصعيدين المحلي والإقليمي، مع التأثير والقوة على الحد من قوة حزب العدالة والتنمية، جأ الحرب إلى القمع، وقد شكل هذا الاختيار وسوف يستمر في تشكيل ليس فقط نوعية الديمقراطية التركية ولكن أيضاً الانتماء الوطني ومستقبل المجتمع الوطني في تركيا.

اللاجئون السوريون في تركيا: التحديات والتأثيرات على السياسات الإقليمية التركية

إليزابيث فيريس: زميل أقدم غير مقيمة في معهد بروكينغز، تركز على استجابة المجتمع الدولي للأزمات الإنسانية، وبوجه خاص على حقوق الإنسان للنازحين.

عندما بدأ اللاجئون¹⁸ السوريون بالوصول إلى الحدود التركية في عام 2011، رحبت الحكومة بهم بحرارة ووفروا لهم مخيمات جديدة متوقعين بأن إقامتهم ستكون مؤقتة، وقد كان قبول رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وترحيبه باللاجئين يتفق مع سياسته الخارجية ودعوته لإنهاء نظام الأسد مع رغبات الدائرة السنوية لحزب العدالة والتنمية، والآن ونحن في السنة الخامسة من الحرب، أصبح الصراع أكثر تعقيداً، وارتفاع عدد اللاجئين إلى أكثر من 2 مليون نسمة¹⁹، وهذا يفوق قدرة المخيمات، ولا يتوقع أن أحدهم سيعود في أي وقت قريب، وتواجه تركيا تحديات كبيرة وفرص خلال هذه المرحلة لسياسات اللاجئين.

قبل الانتقال إلى السؤال المركزي، فمن المهم الأخذ بهذه النقاط الثلاث بعين الاعتبار، في حين أنها أحد الموقعين على اتفاقية عام 1951 للاجئين، إلا أن تركيا احتفظت بـ ”التنقييد الجغرافي“ وهو ما يعني أن الاتفاقية لا تطبق على اللاجئين السوريين واي لاجئ غير أوروبي، بدلاً من ذلك، يمكن أن يقيم اللاجئون غير الأوروبيين على شرط أن يتم توطينهم في بلدان اخرى. ثانياً، لقد تغيرت تركيا من كونها بلد يهاجر له إلى واحدة يهاجر منها (والآن تستخدم كجسر عبور) وبدأت بأخذ الخطوات الالزامية لإصلاح

18. في حين أن المصطلح ”لاجي“ معنا قانونياً محدداً، تستخدم هذه الورقة هذا التعبير في شكله الأكثر عمومية للإشارة إلى كل الفارين من الصراع السوري سواء المعترف بها قانوناً كلاجئين أو لا.

19. ‘Syria Regional Refugee Response’, Interagency Information Sharing Portal, UNHCR. Available at <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224> (accessed 25 February 2016).

قوانينها وسياساتها لتوافق مع هذا التغيير، ولكن تركيا تمتلك خبرة قليلة في دمج اللاجئين أو المهاجرين، وهي خبرة مكتسبة من استقبال اللاجئين المنحدرين من أصول تركية، والحقيقة غير المقدرة هي أن وحتى في خضم تدفق اللاجئين السوريين، استقبلت تركيا أعداداً غير مسبوقة للاجئين ولاجئين من بلدان أخرى، ثالثاً، في عام 1991، سعى نصف مليون كردي عراقي للهروب من وحشية نظام صدام حسين عبر الفرار إلى تركيا، إلا أن الحكومة التركية رفضت قبولهم، وبدلًا من ذلك وحثت المجتمع الدولي على حلق وفرض منطقة آمنة داخل شمال العراق، عملية توفير الراحة، لقد أدت هذه المنطقة آمنة وظيفتها بشكل جيد إلى حد ما وتمكن الأكراد المهجرين من العودة بجثعاتهم في غضون أشهر، وما لا شك فإن هذه التجربة قد أثرت على المناقشات الحالية حول المناطق الآمنة في سوريا.

الترحيب باللاجئين وتوافق السياسات الخارجية والداخلية (2011-2013)

وصلت أول دفعة من اللاجئين السوريين إلى حدود تركيا في 29 نيسان عام 2011²⁰، وقد أعلنت حكومة أردوغان عن سياسة الباب المفتوح للسوريين مع الوعد بتقديم المساعدة لهم من حيث المأوى والخدمات في المخيمات التي شيدت بشكل جيد بالقرب من الحدود ورفضت عروض المساعدة من الوكالات الدولية، وفي تشرين الأول عام 2011، مددت الحكومة «الحماية المؤقتة» للاجئين السوريين ووصفتهم بصفة رسمية على عكس تسمية «النزلاء» المستخدمة في معظم البلدان الأخرى في المنطقة²¹، وكان هذا يتفق مع معارضه أردوغان لنظام الأسد وحساباته بأن زواله سيحدث بسرعة (ولم يكن هذا احتمالاً غير معقول في ذلك الوقت خصوصاً مع سرعة تغيير الأنظمة بسبب الريع العربي)، وكان هذا يتوازى مع الجانب العسكري مع تقديم تركيا الدعم للجيش السوري الحر، وقد كانت سياسة تركيا سخية تجاه اللاجئين وتتفق مع مظهر البلاد أيضاً باعتبارها الرائدة في العالم الإنساني، في عامي 2003 و 2013، أصبحت تركيا سادس أكبر حكومة مانحة للقضايا الإنسانية في العالم²²، وإن هذا النمو في الدور الإنساني يتواافق مع تركيز حزب العدالة والتنمية على الأمة الإسلامية.

20. Osman Bahadir Dinçer, Vittoria Federici, Elizabeth Ferris, Sema Karaca, Kemal Kirişci, and Elif Özmenek Çarmıklı, 'Turkey and Syrian Refugees: The Limits of Hospitality', Brookings Institution, November 2013. Available at [http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/2013/11/18-syria-turkey-refugees/turkey-and-syrian-refugees_the-limits-of-hospitality-\(2014\).pdf](http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/2013/11/18-syria-turkey-refugees/turkey-and-syrian-refugees_the-limits-of-hospitality-(2014).pdf) (accessed 25 February 2016).

21. Note that temporary protection only acquired a truly legal basis with the adoption of the Temporary Protection Circular in October 2014.

22. 'Turkey Country Profile', Global Humanitarian Assistance. Available at <http://www.globalhumanitarianassistance.org/countryprofile/turkey> (accessed 25 February 2016). Also see Andrea Binder, 'The Shape and Sustainability of Turkey's Booming Humanitarian Assistance', International Development Policy 5/2, 2014. Available at <https://poldev.reviews.org/1741> (accessed 25 February 2016).

في عام 2012 وبينما ارتفع عدد اللاجئين، أعلنت الحكومة عن “خط أحمر” في العدد الذي يمكن أن تقبله، إذ قال اردوغان بأن عدد اللاجئين اذا تجاوز 100.000، سيكون الوقت قد حان للانتقال إلى إقامة “المنطقة العازلة”， إن فكرة المنطقة آمنة داخل سوريا تكررت كثيرا في السنوات اللاحقة، ويدو أيضا أن جذورها تعمقت في الحكومة التركية لرغبتها في منع الأكراد من السيطرة على المزيد من الأراضي في سوريا على طول الحدود التركية.²³

في عام 2013، كانت هناك دلائل على أن سياسات الترحيب بدأت بالتباطط، ففي شباط من ذلك العام، حدث انفجار عند معبر حدودي ووقع انفجار آخر في شهر أيار في الريحانية وقتل فيه أكثر من 50 شخصا، وعندما امتلأت قدرة المخيمات وتزايدت أعداد السوريين الذين يعيشون مع عوائلهم أو أصدقاءهم، وغالبا ما يكونوا منتشرين في جميع أنحاء المدن، تزايدت الضغوط الاقتصادية وخاصة في المناطق الحدودية، اذ ازداد الإيجار، وكانت هناك تقارير حول التغيرات الثقافية مثل تعدد الزوجات والزواج المبكر، وقد كان تأثير اللاجئين هائلا، على سبيل المثال، استضافت الريحانية التي يبلغ عدد سكانها 63000 ما يقدر ب 100000 لاجئ.²⁴

كما، بدأت تركيا بالعمل على ما يصبح برنامج المساعدة المائلي عبر الحدود داخل سوريا من خلال نظام ”صفر التسليم“، والتي تقوم من خلالها من هيئة إدارة الطوارئ والكوارث (AFAD) بتقديم مساعدات داخل سوريا بدعم من الهلال الأحمر التركي ومؤسسة حقوق الإنسان والحربيات ومؤسسة الإغاثة الإنسانية، ومهما لا شك فيه بأن هذه المساعدات تبقى الآلاف السوريين على قيد الحياة، ولكن نظرا لطبيعتها المبهمة فإنها أدت أيضا إلى تكهنات بأن نوايا تركيا من هذا البرنامج أكثر من أن تكون إنسانية فقط.

ولم تكن سياسة الباب المفتوح لتركيا تجاه اللاجئين مفتوحة كما هو مبين، ففي حين أشارت سياسة الحماية المؤقتة بأن السوريون الذي يدخلون عبر المعابر الحدودية الرسمية (كثير منهم يدخل عبر الحدود غير الرسمية) ويحملون جوازات سفر (كثير منهم لا يمتلكون جوازات سفر) يستطيعون تقديم طلب الحصول على تصاريح عمل، في الواقع كانت هذه عملية مرهقة ونادرة ما تحدث، وتم السماح لللاجئين بدخول البلاد، ولكن (ما عدا في المخيمات) لم يتلق أحد مساعدة مالية من الحكومة ولم يسمح

23. Cited in Kemal Kirisci and Elizabeth Ferris, ‘Not Likely to go Home: Syrian Refugees and the Challenges to Turkey – and the International Community’, Brookings Institution: Turkey Project Policy Paper 7, September 2015. Available at <http://www.brookings.edu/research/papers/2015/09/syrian-refugee-international-challenges-ferris-kirisci> (accessed 25 February 2016).

24. Ahment Icduygu, ‘Syrian Refugees in Turkey: The Long Road Ahead’, Transatlantic Council on Migration and Migration Policy Institute, April 2015, p. 11. Available at <http://www.migrationpolicy.org/research/syrian-refugees-turkey-long-road-ahead> (accessed 25 February 2016).

للمنظمات الدولية بالعمل في هذه المخيمات، وحالما نفذت المدخرات الشخصية لللاجئين، توجهوا إلى الاقتصاد غير الرسمي للحصول على فرص عمل مع كل الاستغلال الذي سيواجهوه.

ومن الجدير بالثناء، في خضم هذا التدفق الجماعي لللاجئين، اعتمدت تركيا على أول قانون هجرة شامل في نيسان عام 2013 والذي دخل حيز التنفيذ في وقت لاحق من نفس العام، وإن هذا التغيير، كجزء من عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي، كان ايجابيا، كما أشار أحمد احديوغلو، «هذا القانون يقدم بعض الإصلاحات التاريخية التي تعطي تركيا نظام حديث وفعال ونزيه يتماشى مع الانظمة والمعايير الدولية والاوربية»²⁵.

وبحلول نهاية عام 2013، بدأ الترحيب التركي بالنفاذ، اذ بدأت تركيا بإظهار تقارير التكاليف المالية المتزايدة لرعاية اللاجئين (ذاكرا بأنه قد تم صرف 2 مليار دولار في أواخر عام 2013، والتي قفزت إلى 8.5 مليار دولار في تشرين الثاني عام 2015 رغم وجود القليل من الوضوح حول ما الذي تم إدراجه في هذا الرقم)، وبينما كانت تركيا فخورة في البداية بأن تكون قادرة على رعاية اللاجئين دون دعم دولي، الا انه وبحلول عام 2015 بدأت الشكاوى حول نقص المساعدات الدولية بالإزدياد، وعلى مدار آخر عامين، كبر الإدراك بأنه لم يتم التخلص من الأسد بسرعة وان اللاجئين لن يعودوا إلى الوطن قريبا. وفي الوقت نفسه، أصبحت حركة الصراع أكثر تعقيدا وأصبح دور تركيا في دعم قوى المعارضة أكثر اهتماما.

ازدياد الوعي بأن اللاجئين لن يعودوا إلى ديارهم (2013-2015)

كثفت وغيرت المكاسب العسكرية ووحشية الدولة الإسلامية (IS) في منتصف عام 2014 من طبيعة تدفق اللاجئين، فللمرة الأولى منذ عام 2011، وصلت أعداد كبيرة من العراقيين هربا من الاحتلال داعش للموصل في منتصف 2014، وبحلول حزيران من عام 2015، كان هناك ما يقدر بـ 240 الف إلى 250 الف لاجيء عراقي²⁶، بالإضافة إلى عبور حوالي 190 الف كردي إلى تركيا هربا من القتال بين حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وداحش في وحول مدينة كوباني في تشرين الاول عام 2014، ومع تجدد الاشتباكات في عام 2015 والذي أدى إلى مزيد من التزوح، وبينما كان اغلب اللاجئين الاولئ من المسلمين السوريين السنة، ام الاجئين الآن فهم من الايزيديين والمسحيين العراقيين وكذلك الاكراد من شمال سوريا وبذلك جعلوا تركيبة اللاجئين أكثر تنوعا، وفي الوقت نفسه، استقبلت تركيا أعدادا كبيرة من طالبي اللجوء من بلدان أخرى، بما في ذلك أفغانستان وإيران²⁷.

25. نفس المصدر ص 6

26. Kirisci and Ferris, 'Not Likely to Go Home', p. 4.

27. 'Turkey Country Operations Profile 2015', UNHCR. Available at <http://www.unhcr.org/pages/49e48e0fa7f.html> (accessed 25 February 2016).

محلياً كان هناك قلق متزايد حول الأثر الاقتصادي والاجتماعي والطائفي لللاجئين، وبحسب ما ورد فإن العوليين شعروا بالقلق إزاء تدفق السنة في هاتاي بينما رحب الأتراك بالعرق التركماني²⁸، كما كتب اجدوغلو:

وجد استطلاع حديث للرأي بأن 70 % من السكان المحليين جنوب شرق تركيا يعتقدون بأن السوريون يشكلون تهديداً للأمن، في حين أن أكثر من ثلاثة أخماس عدد السكان في تركيا يعتقدون بأنهم ارتكبوا جرائم وأنهم سيشكلون خطراً على النظام العام والسلام أينما يستقرون²⁹.

كان العامل الكردي سواءً كان محلياً أو دولياً أساسياً في سياسة الحكومة التركية تجاه اللاجئين السوريين، وقد تم إنذار الأكراد على ما اعتبروه عزوف الحكومة عن دعمهم ضد هجمات داعش على كوباني في حزيران عام 2015 بينما كانت الحكومة تشعر بالقلق من احتمالات تدفق اللاجئين الأكراد بأعداد كبيرة إلى تركيا، ورأى البعض أن مكاسب حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) في انتخابات حزيران عام 2015 على أنها مظهر من مظاهر الاحتقان الكردي مع السياسة الخارجية. في هذه الأثناء خلق الاستقطاب السياسي الناجم عن سياسات أردوغان، وتقارير انتهاكات حقوق الإنسان، والتحدي المتمثل في التمرد الكردي في بلدان متعددة، والمحجومات التي يشنها داعش على مناطق قرية من الحدود التركية، والعنف بين الاطراف المؤيدة والمناهضة لحزب العدالة والتنمية³⁰، وضعاً منفحاً، وفي الواقع ان انتخابات تشرين الثاني عام 2015 والتي فاز بها حزب العدالة والتنمية بأغلبية الأصوات تعتبر إيجابية إلى حد ما بالنسبة للاجئين، إذ أن حزب العدالة والتنمية، مع قاعدة قوية في أوساط الم الدين المحافظين، كان أكثر تأييداً لسياسة الترحيب باللاجئين من الأحزاب الأخرى كالأنصار العلمانية التركية، والعوليين، وقد خاف الأكراد والعوليون من ان الأعداد الكبيرة من اللاجئين العرب السنة ستغير التركيبة السكانية للمجتمع المحلي والسياسي³¹.

بينما هو معروض معارضته أردوغان لنظام الأسد، كانت هناك تقارير مستمرة تشير للدعم التركي لداعش³²، وإذا كان هذا صحيحاً، فإنه يخلق وضعاً متناقضاً تماماً، فمن ناحية لا يزال خطاب تركيا موجهاً لدعم اللاجئين، ولكن في الوقت نفسه تقدم البلاد قدرًا من الدعم للتنظيم عن طريق السماح

28. Icduygu, 'Syrian Refugees in Turkey: The Long Road Ahead', p. 10.

29. نفس المصدر: ص 10-11

30. Sonar Cagaptay, 'Turkey is in Serious Trouble', The Atlantic, 5 October 2015. Available at <http://www.theatlantic.com/international/archive/2015/10/turkey-isis-russia-pkk/408988/> (accessed 25 February 2016).

31. Kirisci and Ferris, 'Not likely to go home'.

32. David Graeber, 'Turkey could cut off Islamic State's supply lines. So why doesn't it?' The Guardian, 18 November 2015. Available at <http://www.theguardian.com/commentisfree/2015/nov/18/turkeycut-islamic-state-supply-lines-Erdoğan-isis> (accessed 25 February 2016).

للمقاتلين الاجانب والأسلحة والمال بالمرور عبر تركيا، وقد عززت هذه السياسة المنافقة المتناقضة عن طريق الاتفاق في شهر تموز عام 2015 بالسماح للقوات الامريكية باستخدام القواعد الجوية التركية لشن هجمات على داعش³³.

وفي ما يتعلق بسياساتها تجاه أكثر من مليوني لاجئ الان، اتخذت تركيا عددا من خطوات الإيجابية في الفترة 2014 - 2015، بما في ذلك التواصيل مع الجهات الدولية الفاعلة وسمحت للمنظمات غير الحكومية الدولية بالتسجيل والبدء في برامج المساعدات لللاجئين، كما وتحركت وزارة التربية والتعليم لإغلاق المدارس السورية غير الرسمية التي ظهرت ودمج اللاجئين في النظام التعليمي في البلاد على الرغم من أن ثلثي الأطفال السوريون بقوا خارج المدرسة، وقد تم تحسين نظام تسجيل اللاجئين، وفي ربيع عام 2015 قبل الانتخابات، تم تقديم تشريعات والتي من شأنها أن تسمح للمواطنين السوريين بالدخول في سوق العمل، إلا أن هذه السياسات لم يتم الموافقة عليها حتى الان، ويدو أن هذه التغييرات تعكس الإدراك بأن اللاجئين لن يعودوا قريبا، وأن هناك حاجة ماسة للقيام بخطوات تضمن اندماجهم في المجتمع التركي. على سبيل المثال، ولد 35000 طفل سوري الان في تركيا³⁴.

وفي الوقت نفسه، تواصل الحكومة التركية دعم فكرة إنشاء منطقة آمنة داخل سوريا، وإن كان ذلك بدون دعم الكثير من القوى الكبرى، وربما أتت هذه الفكرة من رغبة الحكومة التركية بمنع الأكراد من السيطرة على المزيد من الأراضي في سوريا على طول الحدود التركية وكذلك تماشيا مع السياسة الداخلية بدل القلق على اللاجئين، وربما دعمت الفكرة بسبب اتهام حزب الاتحاد الديمقراطي بالقيام بالتطهير العرقي ضد العرب والتركمان في المنطقة³⁵.

أوروبا والمستقبل

في أغسطس عام 2015، اتخذت أزمة اللاجئين السوريين بعدا جديدا مع الهجرة الجماعية لعشرات الآلاف وبعد ذلك مئات الآلاف من اللاجئين عبر تركيا إلى ألمانيا وغيرها من دول شمال أوروبا، وكانت هذه الهجرة مختلطة مع مهاجرين وطالبي لجوء من جنسيات أخرى للاستفادة من الحدود الأوروبية

33. Cagaptay, 'Turkey is in Serious Trouble'.

34. Oytun Orham and Sabiha Senyucel Gundogar, 'Effects of the Syrian Refugees on Turkey', Orsam, January 2015. Available at http://www.orsam.org.tr/en/enUploads/Article/Files/201518_rapor195ing.pdf (accessed 25 February 2016). Note that this figure seems to have increased to 60,000. Ömür Budak, 'Global migrant crisis requires global effort', The Boston Globe, 14 November 2015. Available at <http://www.bostonglobe.com/opinion/2015/11/14/global-migrant-crisis-requires-global-effort/S4DVxSUm4NNJ9vWLhKVrpJ/story.html?event=event25> (accessed 25 February 2016).

35. Kirisci and Ferris, 'Not Likely to go Home', p. 5.

الأكثر افتاحاً للضغط والحصول على مطالبهم.

وبينما كافحت الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي (EU) في الاستجابة لتدفق اللاجئين، وجدت تركيا نفسها في موقف تفاوضي قوي، إذ ان الاتحاد الأوروبي احتاج لتركيا وكان أردوغان على استعداد لاغتنام الفرصة، ففي 15 تشرين الاول عام 2015 لم ترکر قمة الاتحاد الأوروبي حول المиграة على كيفية تنقل اللاجئين داخل الاتحاد الأوروبي فقط، ولكن ايضاً على تركيا، وكان ما يقرب من أربعة أخماس 615000 لاجئ وصلوا الى أوروبا عبر تركيا عن طريق البحر (ويتجه هذا الرقم في وقت كتابة هذه السطور لأن يصل الى 900000)، وقد سافرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي كانت تعارض انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في عام 2005 وانهت محادثات الانضمام في عام 2013 بسبب بواحث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان، الى انفراة لاجراء محادثات مع السلطات التركية، وقالت إنها الآن منفتحة بشأن المناقشات حول انتهاء متطلبات التأشيرة للأتراك الراغبين في السفر إلى أوروبا، وان الاتحاد الأوروبي على استعداد لزيادة مساعدات دعم اللاجئين في تركيا، وهذه مطلب تركية طال انتظار قبولها، وكانت تركيا الآن في موقف قوي وتم التوصل الى اتفاق بسرعة حول ارسال المساعدات الكبيرة، على الرغم من المناقشات لا تزال تدور حول كميتها، وعلى الرغم من المخاوف الغربية من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في تركيا، إلا ان أردوغان في موقف قوي وجهاً لوجه مع أوروبا.³⁶

ويبدو أن هناك افتراض بأن تركيا يمكنها - ويجب عليها - مراقبة أو وقف تدفق اللاجئين عبر أراضيها إلى أوروبا، فإذا استخدمت تركيا موارد إضافية لتحسين الظروف المعيشية للاجئين السوريين داخل حدودها، والسماح لهم بالحصول على عمل، فإن هذا قد يدفع بعض السوريين إلى البقاء في تركيا، ولكن إذا توقع أن تردع الحكومة التركية السوريين من الانتقال إلى اليونان، فإن هذا سيطرح تساؤلات خطيرة حول حقوق الإنسان، وتحرص الحكومات الأوروبية على أن يكون هناك بلد يمكن للسوريين العودة إليه، وخصوصاً أولئك الذين يرفض طلبهم للحصول على اللجوء، دون الحاجة إلى إرسالهم مباشرة إلى سوريا، ولكن وكما تشير منظمة العفو الدولية، تركيا ليست «بلداً آمناً» للجميع في واقع الأمر، من الناحية التاريخية فإن واحد من كل أربعة من طالبي اللجوء في تركيا قد منع اللجوء في أوروبا.³⁷

في اليوم العالمي لللاجئين عام 2015، اشار المفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو جوتيريس

36. Naina Bajekal, 'Why the EU is Offering Turkey Billions to Deal with Refugees', Time, 19 October 2015. Available at <http://time.com/4076484/turkey-eu-billions-dollars-refugee-slow/> (accessed 25 February 2016).

37. 'Merkel Must Ensure Rights of Refugee Rights Not Cut Out of an EU-Turkey Deal', Amnesty International, 17 October 2015. Available at <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/10/turkeymerkel-must-ensure-rights-of-refugees-not-cut-out-of-eu-turkey-deal/> (accessed 25 February 2016).

إلى تركيا باعتبارها مثلا رائعا للبلدان الأخرى في العالم، ومع ذلك، فإن الصورة أصبحت أكثر تعقيداً منذ ذلك الحين مع تزايد اليأس بين اللاجئين وتزايد الحملات المناهضة للسوريين³⁸، إن تركيا في موقف قوي للاستفادة من اليأس الأوروبي لوقف تدفق اللاجئين، ولكن سيكون للقرارات التي ستتخذها تركيا والدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي في الأشهر المقبلة عواقب على المدى الطويل للاجئين، وللعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وللاتحاد الأوروبي نفسه.

العلاقات التركية – الكردية من وجهة نظر حكومة إقليم كردستان

بيل بارك: محاضر في قسم دراسات الدفاع في جامعة كينجز كوليدج – لندن.

كانت الزيارة الأولى لوزير الخارجية التركي فريدون سينيرليوغلو هي لإقليم كردستان في أعقاب النصر الانتخابي لحزب العدالة والتنمية (AKP) في 1 تشرين الثاني عام 2015، وفي كلمته في معهد أبحاث الشرق الأوسط في أربيل في الرابع من تشرين الثاني، أثني الوزير على الدور الذي لعبته البيشمركة في حكومة إقليم كردستان في النضال ضد الدولة الإسلامية (IS)، وأصر على أن "تركيا مستمرة في دعمها للعراق وحكومة إقليم كردستان في مجال مكافحة الإرهاب"، وذكر أن تركيا "قدمت المساعدات العسكرية والإنسانية ... منذ بداية الأزمة"، وأشار أيضا إلى رغبة أنقرة في مواصلة تطوير العلاقات الاقتصادية مع أربيل³⁹.

كانت إشارة سينيرليوغلو في التعاون الاقتصادي بين أربيل وأنقرة اعترافاً بأهمية نقل صادرات النفط من حقول النفط لحكومة إقليم كردستان عبر خط أنابيب بني حديثاً ويرتبط بجيغان على الساحل التركي، وقد دخل خط الأنابيب في العمل في شهر أيار 2014 مع معارضته من كل من بغداد وواشنطن⁴⁰، وقرب نهاية عام 2015 كان النفط يتدفق بمعدل أكثر من 500000 برميل يومياً، سُبُع مجموع ما يصدره العراق، وقد مكنت أرباح هذه المبيعات أربيل من تجنب إمكانية مواجهة تحطم الاقتصاد المالي نتيجة

38. Omar Ghabra, 'Why Syrian Refugees in Turkey Are Leaving for Europe', The Nation, 28 September 2015. Available at <http://www.thenation.com/article/why-syrian-refugees-in-turkey-are-leaving-for-europe/> (accessed 25 February 2016).

39. 'Speech by H.E. Mr. Feridun Sinirlioğlu, Minister of Foreign Affairs of Turkey at the MERI Forum', Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, 4 November 2015. Available at http://www.mfa.gov.tr/speech-by-h_e_-mr_-feridun-sinirlio_percentC4_percent9Flu_-minister-of-foreign-affairs-of-turkey_-at-the-meri_-middle-east-research-institute_-forum_-4-november-2015_-erbil.en.mfa (accessed 22 November 2015).

40. For more details see Bill Park, 'Turkey-Kurdistan Regional Government relations after the US withdrawal from Iraq: putting the Kurds on the map?', Strategic Studies Institute, US Army war College, 2014, pp. 22–33. Available at <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?pubID=1190> (accessed 18 February 2016).

للحلافات المستمرة حول الميزانية والنفط مع بغداد والفساد على نطاق واسع والمحسوبيّة، في الواقع في عام 2014 استخدمت عائدات النفط عبر خط أنابيب جيهان كضمان للحصول على قرض 3 مليارات دولار، معظمها من مصادر تركية. وليس من المستغرب قيام وزير الموارد الطبيعية الشّي هورامي في تشرين الثاني 2015 بالاشادة بدور تركيا من خلال قول اثنا «داعمة بشكل لا يصدق»، كما ووصف العلاقة بين أربيل وأنقرة بـ«الاستراتيجية»، وهذا الذي جاء بعد فترة طويلة من استخدام أحد مسؤولي حكومة إقليم كردستان هذا المصطلح⁴¹.

في الواقع، كان هورامي نفسه يستخدم هذا المصطلح في خطاب وجهه الى منتدى مركز ابحاث الشرق الاوسط في تشرين الثاني عام 2014، وقال إن ”تركيا بحاجة لكردستان، وربما على الأقل بقدر ما نحن بحاجة لتركيا“، في هذه المناسبة، اعترف بأن هناك من المشككين الذين يعتبرون ان التزام تركيا تجاه حكومة اقليم كردستان ”ظاهريا“⁴²، وتعلق هذه الشكوك بالعلاقات التي لا تعتمد على مصادر الطاقة غير بين تركيا وحكومة إقليم كردستان، وأحد هؤلاء المشككين مسؤول بارزاني، نجل رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس المخابرات في حكومة إقليم كردستان، ففي مقابلة أجراها في تموز 2015 لاحظ أنه وفي آب 2014 ”عندما تعرض الأكراد لهجوم داعش كان من التوقع أن تلعب تركيا دوراً أكبر بكثير من خلال الانخراط بنشاط و توفير الدعم اللازم للأكراد“، وفي اشارة الى مساهمة تركيا في التحالف الدولي ضد داعش أعرب عن رأي مفاده أن ”ما تقوم به تركيا يجب ان يكون أكثر بكثير مما يفعلونه الان“⁴³، وهذا مشابه للتعليقات التي أدلّ بها فؤاد حسين موظفي مسعود بارزاني، بعد وقت قصير من تحديد داعش لحكومة إقليم كردستان عندما قال عن تركيا بأنه وعلى الرغم من العلاقات السياسية والاقتصادية التي بنيت بين أربيل وأنقرة، ”كان أمننا في خطر، ولكننا لم نتلق أي دعم من تركيا“، على النقيض من المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية وايران⁴⁴، كما وانتقد مسعود بارزاني

41. Dmitry Zhdannikov, ‘Exclusive: How Kurdistan bypassed Baghdad and sold oil on global markets’, Reuters, 17 November 2015. Available at <http://mobile.reuters.com/article/idUSKCN0T61HH20151117> (accessed 22 November 2015).

42. ‘Baghdad-KRG Relations, between Interdependence and Independence: Part 3: Intervention of Ashty Hawrami (Minister NR, KRG)’, Middle East Research Institute, 20 November 2014. Available at <http://www.meri-k.org/multimedia/meri-forum-2014-s8-baghdad-krg-relations-part-3/> (accessed 22 November 2015).

43. Amberin Zaman, ‘Masrour Barzani: Kurdish Independence Would Help Defeat IS’, Al Monitor, 2 July 2015. Available at <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/07/turkey-iraq-syria-kurdishindependence-help-war-against-isis.html> (accessed 22 November 2015).

44. Hevidar Ahmed, ‘Senior Kurdistan Official: IS Was at Erbil’s Gates, Turkey Did Not Help’, Rudaw, 16 September 2014. Available at <http://rudaw.net/english/interview/16092014> (accessed 22 November 2014). Dorian Jones, ‘Islamic state tests Turkey-Iraqi Kurd ties’, Voice of America News, 12 September 2014. Available at <http://www.voanews.com/content/islamic-state-tests-turkey-iraqi-kurd-tie/2447851.html> (accessed 22 November 2014).

أيضاً نجح أنقرة تجاه السيطرة الكردية على الحدود السورية الكردية مؤكداً بأن ”على الأتراك أن يكونوا أكثر قلقاً تجاه وجود داعش على الحدود التركية، في الواقع، ينبغي أن يكون رد الفعل التركي هو مساعدة الأكراد كأصدقاء لهم لكي يسيطروا على الحدود بدلاً من داعش، عدو العالم أجمع“⁴⁵.

لم يكن الأكراد، سواء في العراق أو سوريا أو تركيا نفسها، هم الوحيدين الذين اصيروا بخيبة أمل من علاقة أنقرة مع داعش، أو في ميلهم للشك في صدق أنقرة مؤخراً في تصعيدها حدة خطابها ضد التنظيم، بالنسبة للأكراد فإن هذا يهم لأنهم وجدوا أنفسهم في طليعة من يقاتل داعش، ومنذ فترة طويلة يتشبه بأن تركيا غضبت الطرف عن داعش والحركات الجهادية الأخرى التي تنقل المؤن والأشخاص عبر حدودها مع سوريا، وهذه الشكوك لا تزال بعيدة عن القمع⁴⁶، وإن أفعال تركيا ضد داعش في سوريا محدودة للغاية، وفي العراق أكثر أو غير موجودة على الاطلاق على عكس العديد من حلفاءها في الناتو والدول المجاورة، وعلى الرغم من إصرار رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بعدم إعراض أنقرة على تسليح البيشمركة في العراق⁴⁷، كما وان تركيا دربت البيشمركة بشكل محدود ولم تكن الامدادات العسكرية بالشكل المطلوب، اذ جلست أنقرة في المقعد الخلفي فيما يتعلق بتدريب وتسليح قوات حكومة إقليم كردستان، وهكذا فإن مركز التنسيق والتدريب في كردستان (KTCC) الذي أنشئ في بداية عام 2015 والذي يشكل جزءاً من عملية العزم النام للتحالف المتعدد الجنسيات ويضم حالياً مدربين إيطاليين وبريطانيين وهولنديين وألمانيين ونرويجيين وفنلنديين وكذلك أمريكيين⁴⁸، وبعض تلك البلدان، فضلاً عن آخرين مثل أستراليا وجمهورية التشيك، كانت أيضاً في طليعة البلدان الغربية التي تسلح البيشمركة⁴⁹.

45. Zaman, ‘Masrour Barzani: Kurdish Independence Would Help Defeat IS’.

46. For a recent report along these lines, see Nafeez Ahmed, ‘NATO is harbouring the Islamic state’, Insurge Intelligence, 19 November 2015. Available at <https://medium.com/insurge-intelligence/europe-is-harbouring-the-islamic-state-s-backers-d24db3a24a40#.4674kgigu> (accessed 23 November 2015). For a useful compilation of allegations, suspicions and evidence, see David. L Phillips ‘Research Paper: ISIS-Turkey Links’, Huffington Post, 9 November 2014. Available at http://www.huffingtonpost.com/david-l-phillips/research-paper-isis-turkey_b_6128950.html (accessed 7 February 2015).

47. ‘Davutoğlu: Turkey supports US arming Peshmerga, not PKK’, Rudaw, 10 November 2015. Available at <http://rudaw.net/english/middleeast/turkey/10112015> (accessed 23 November 2015).

48. Maj. Antonio Bernardo, ‘Multiple coalition countries training Iraqi forces’, CJTF-OIR Public Affairs, United States Central Command. Available at <http://www.centcom.mil/en/news/articles/multiple-coalition-countries-training-iraqi-forces> (accessed 23 November 2015).

49. ‘Arming Iraq’s Kurds: fighting IS, inviting conflict’, International Crisis Group: Middle East Report 158, 12 May 2015. Available at <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle percent20East percent20North percent20Africa/Iraq percent20Syria percent20Lebanon/Iraq/158-arming-iraqs-kurds-fighting-is-inviting-conflict.pdf> (accessed 8 April 2016). For some dissenting view to this report’s conclusion that the KDP has disproportionately benefitted from

كما تم المساس بقيادة حكومة إقليم كردستان بسبب حرب أنقرة ضد حزب العمال الكردستاني (PKK) والعداء لحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، وقد استئنفت الغارات الجوية التركية ضد قواعد حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق في صيف 2015 مما أدى إلى مقتل عدد من المدنيين الأكراد وهذا دفع إلى انفجار الشارع الكردي غضبا بقيادة الرئيس بارزاني الذي إصدار بيان يقول فيه: ”نحن ندين هذا القصف الذي أدى إلى استشهاد اشخاص من المنطقة الكردية وندعو تركيا إلى عدم قصف المدنيين مرة أخرى“، وقد رد القنصل التركي السابق في إقليم كردستان، آيدن سيلسین، بأن ”الحملة ضد حزب العمال الكردستاني لن تنتهي أبداً بدعم من الرأي العام الكردي في كردستان العراق“⁵⁰، وعلى الرغم من أن تركيا قد اخافت في وقت لاحق بشكل أكثر صراحة مع التحالف ضد داعش وليس فقط من خلال السماح للقاذفات الأمريكية والطائرات بدون طيار بالهجوم على أهداف داعش من قاعدة انجليلك الجوية في تركيا⁵¹، ولكن أيضاً من إلقاء القبض على المتعاطفين مع داعش في تركيا، لقد أصبح الهجوم ضد حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا وداخل أراضي حكومة إقليم كردستان أشد ضراوة، وقد تم شن العديد من الغارات، وفرض حظر التجول، واحتجر مسؤولون من الحزب الديمقراطي الشعبي (HDP).

لم يخف عداء أنقرة تجاه حزب الاتحاد الديمقراطي على الرغم من اعتماد الولايات المتحدة ودعمهم لجهود حزب الاتحاد الديمقراطي ضد داعش في سوريا، لقد عرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في وقت سابق نظرة تفكير أنقرة من خلال القول: ”بالنسبة لنا فإن حزب العمال الكردستاني مثل داعش، ومن الخطأ أن نعتبرهم مختلفين عن بعضهم البعض“⁵²، وأكد أيضاً أن حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي ما هما الا نفس المنظمة، وعلى هذا الأساس فهو يعارض اسقاط واشنطن للاسلحة لحزب الاتحاد الديمقراطي خوفاً من الأسلحة قد تقع في يد حزب العمال الكردستاني، إلا ان واشنطن اضطرت إلى اسقاط الإمدادات العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي في مدينة كوباني الكردية في سوريا

these equipment programmes at the expense of the PUK, see ‘Have the Kurdish militias battling IS lost their way?’, Radio Free Europe, 15 May 2015. Available at <http://www.rferl.org/content/islamic-state-kurdish-militias-icg-report/27018967.html> (accessed 23 November 2015).

50. Amberin Zaman, ‘The Iraqi Kurds’ waning love affair with Turkey’, 1 September 2015, Al Monitor. Available at <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/09/turkey-iraq-kurdistan-krg-pkk-love-affairover.html> (accessed 22 November 2015).

51. Aaron Stein, ‘The Incirlik expansion and the US-Turkish strategy to fight ISIS’, Atlantic Council, 8 October 2015. Available at http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menashri/the-incirlik-expansion-and-the-us-turkish-strategy-to-fight-isis?utm_content=bufferd61d6&utm_medium=social&utm_source=twitter.com&utm_campaign=buffer#.Vhdk1P-Enzs.twitter (accessed 26 October 2015).

52. ‘PKK, ISIL are the same, says Erdoğan’, Today’s Zaman, 4 October 2014. Available at http://www.todayszaman.com/national_pkk-isil-are-the-same-says-Erdoğan_360766.html (accessed 5 March 2015).

والتي كانت محاصرة من قبل قوات داعش في الوقت الذي كان فيه الجيش التركي يكتفي بالمشاهدة، وقد انتقد أردوغان بصوت عال افعال واشنطن هذه⁵³، وسعت تركيا لمنع أكراد تركيا من عبور الحدود للانضمام للقوات المدافعة عن كوباني (وكانت متعددة في السماح بعودة رفات الأكراد الاتراك الذين قتلوا في سوريا إلى وطنهم) على الرغم من أنهم وافقوا في نهاية المطاف على السماح بذلك، وتحت ضغط الولايات المتحدة⁵⁴، تم السماح لقوة بيشمركة صغيرة من العراق لنمر عبر الاراضي التركية والمساعدة في رفع حصار داعش عن كوباني، في خطوة رفضها الجيش التركي بشراسة⁵⁵، وقد سقطت كوباني في نهاية المطاف بأيدي حزب الاتحاد الديمقراطي في أوائل عام 2015، وعندما سيطرت القوات الكردية السورية في حزيران عام 2015 على مدينة تل أبيض الحدودية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، اختار أردوغان أن يعرب عن قلقه حول إمكانية إنشاء "هيكل يهدد الحدود"⁵⁶، وهذا القلق لم يُعرب عنه خلال أكثر من عام عندما كانت المدينة تحت سيطرة داعش.

وبطبيعة الحال، ان بارزاني منزعج ايضا من وجود حزب العمال الكردستاني شمال العراق⁵⁷، وقد نشأ دعمه لعملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني لرغبته في التخلص من مقاتلي حزب العمال الكردستاني من ارضه والاهتمام الذي يستقطبوه من تركيا وإيران، وبالفعل في تشرين الثاني من عام 2013، تشارك بارزاني وأردوغان المنصة في المدنية التركية ذات الأغلبية الكردية ديار بكر، حيث أعرب بارزاني عن دعمه لعملية السلام الكردية في تركيا وشهد بالأخوة بين الأتراك والأكراد⁵⁸، ولكن اليوم لم تظهر الحكومة التركية مستعدة على الإطلاق لاستئناف محادثات السلام مع حزب العمال الكردستاني،

53. 'Erdoğan: I don't understand why Kobanî is so strategic for the US', Today's Zaman, 22 October 2015. Available at http://www.todayszaman.com/national_Erdoğan-i-dont-understand-why-Kobanî-is-so-strategic-for-us_362331.html (accessed 6 March 2015).

54. According to PYD head Salih Muslim, among others. Author interview, 23 March 2015.

55. Semih Idiz, 'Turkish military angered by Ankara's Peshmerga move', Al Monitor, 31 October 2014. Available at <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/10/turkey-Peshmerga-move-pkkKobanî-syria.html> (accessed 23 November 2015).

56. Turkish President says troubled by Kurdish advance in Syrian Kurdistan', Ekurd Daily, 14 June 2015. Available at <http://ekurd.net/turkish-president-says-troubled-by-kurdish-advance-in-syrian-kurdistan-2015-06-14> (accessed 16 June 2015).

57. 'Syria's Kurds: A struggle within a struggle', International Crisis Group Middle East Report 136, 22 January 2013. Available at <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/syria-lebanon/syria/136-syrias-kurds-a-struggle-within-a-struggle.aspx> (accessed 8 April 2016).

58. 'Iraqi Kurdish leader Barzani urges support for peace process in Diyarbakir rally with Turkish PM', Hurriyet Daily News, 16 November 2013. Available at <http://www.hurriyetdailynews.com/ iraqi-kurdish-leader-barzani-urges-support-for-peace-process-in-diyarbakir-rally-with-turkish-pm. aspx?PageID=238&NID=58028&NewsCatID=338> (accessed 20 June 2015).

كما ويريد بارزاني أيضاً تقسيم نفسه باعتباره رمزاً حقيقياً للقومية الكردية، وهذا يعني، جنباً إلى جنب مع ضغوط أنقرة، أن نهجه تجاه حزب الاتحاد الديمقراطي على وجه الخصوص قد يتعارض مع تركيا، وقد اشتد قلق بارزاني من الظهور المحتمل لحزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي في ضوء التعاطف واسع النطاق تجاههم لدعائهم عن كوباني وحرthem ضد داعش في سوريا عموماً والدور الذي لعبه مقاتلي حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي في سنجار ومخمور في العراق أعقاب فرار البشمركة الكردية من مواجهة هجوم داعش، كما وظهر قلقه أيضاً في الآونة الأخيرة في الفترة التي سبقت تحرير سنجار والتي تأخرت بسبب الخلافات بشأن الدور الذي سيلعبه حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي⁵⁹، وقد قاوم حزب الاتحاد الديمقراطي محاولات بارزاني لضمها للمجلس الكردي الوطني (KNC)، ائتلاف الجماعات الكردية السورية الذي تم تشكيله في عام 2011 تحت رعاية بارزاني⁶⁰، على الرغم من أنها اتفقت على ترتيب لتقاسم السلطة مع الجامعات الكردية التي يرعاها بارزاني⁶¹، وفي البداية، لم تعرض أربيل أي مساعدة لقوات حزب الاتحاد الديمقراطي، وقد سعت إلى عرقلة استخدامهم لراضي حكومة إقليم كردستان، والواقع أن حكومة إقليم كردستان، مثل تركيا، أغلقت حدودها مع سوريا حتى في الوقت الذي كان فيه حزب الاتحاد الديمقراطي يحارب العناصر الجهادية⁶².

إن أكراد العراق قادرين بالتأكيد مثل أكراد تركيا وسوريا على الرد على تحديات أنقرة وتدريبهم العسكري للتركمان في سوريا، مع عدم مبالاتهم نحو مصير سكان كوباني، ورداً على القصف

59. Mahmut Bozarslan, 'Kurdish infighting complicates Sinjar offensive', Al Monitor, 12 November 2015. Available at <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/11/turkey-iraq-krg-sinjar-pkkyazidis-town-kurds-cannot-share.html> (accessed 25 November 2015). Denise Natali, 'Lessons from the liberation of Sinjar', War on the Rocks, 25 November 2015. Available at <http://warontherocks.com/2015/11/lessons-from-the-liberation-of-sinjar/> (accessed 25 November 2015).

60. 'The Kurdish National Council in Syria', Carnegie Middle East Center, 15 February 2012. Available at www.carnegie-mec.org/publications/?fa=48502 (accessed 25 January 2013).

61. 'Syrian Kurds sign power-sharing deal to draw more support', Ekurd Daily, 23 October 2014. Available at <http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2014/10/syriakurd1576.htm> (accessed 24 June 2015). 'TEV-DEM council member speaks about Duhok agreement', Ekurd Daily, 26 October 2014. Available at <http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2014/10/syriakurd1599.htm> (accessed 24 June 2015).

62. Fehim Tastekin, 'KRG trench divides Syrian, Iraqi Kurds', Al Monitor, 21 April 2014. Available at <http://www.al-monitor.com/pulse/contents/authors/fehim-tastekin.html?b=65> (accessed 24 June 2015). Wladimir van Wildenburg, 'Border arrests reveal disunity, conflict among Syrian Kurds', Al Monitor, 21 May 2013. Available at <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/05/pyd-arrests-syrian-kurds.html> (accessed 5 June 2013).

الروسي للقرى التركمانية، لم تسدّعى أنقرة السفير الروسي فقط، ولكن رفعت القضية إلى الأمم المتحدة⁶³، وفي غضون بضعة أيام اسقطت تركيا طائرة تابعة لسلاح الجو الروسي لأنها دخلت المجال الجوي التركي، واعقب ذلك تكثيف للقصف الروسي على المقاتلين التركمان في سوريا وصولاً إلى الحدود التركية، وقد يتذكر الأكراد الطريقة التي سعت فيها تركيا في أحد المرات للتعامل مع قضية التركمان في المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد في العراق كوسيلة لإضعاف القضية الكردية⁶⁴.

قدر قادة حكومة إقليم كردستان وكلاهما من الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكن حتى مع وجود الكثير من الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK)، موضعهم الضعيف لسياسات جيأفهم، ومخاطر وضع كل بيضهم في سلة واحدة، ومع ذلك، عندما بزرت تركيا كشريك اقتصادي كبير لحكومة إقليم كردستان، وكبديل إلى حد بغداد، كان لأربيل القليل من الخيارات والتعدد في احتضان هذه العلاقة.

على الرغم من أن تركيا أوضحت دائماً دعمها لوحدة أرض العراق والتزامها المستمر تجاه بغداد، كما يتضح ذلك مرة أخرى من قبل حديث وزير الخارجية سينيرليوغلو في تشرين الثاني عام 2015، إلا أن أنقرة بدأت أيضاً بتحظير نفسها لاحتمال اختيار الدولة العراقية، على أي حال، طورت أربيل وأنقرة علاقة متمحورة حول طاقة والتي نجت من الصدمات الأخيرة، وعلاوة على ذلك، ان الفساد الذي يميز حكومة إقليم كردستان منتشر خاصة في قطاع الطاقة، ويقال ان الحزب الديمقراطي الكردستاني يستفيد أكثر من الاتحاد الوطني الكردستاني، وهذا مما يزيد التوتر بينهما على الوصول إلى السلطة والحصول على الاسلحة⁶⁵، ويعتقد ان رؤساء كل من حكومة إقليم كردستان وتركيا وأسرهم متورطين في هذا الفساد، وإلى حد ما، فإن العلاقة بين أربيل وأنقرة شخصية، وخصوصاً بين أنقرة والحزب الديمقراطي الكردستاني بدلاً من قيادة إقليم كردستان ككل، وكان الاتحاد الوطني الكردستاني دائماً أقرب إلى طهران وایران بدلاً من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأكثر تشكيكاً تجاه تركيا، وربما يرجع ذلك جزئياً إلى استبعادها من

63. Serkan Demirtas, 'Turkey urges UN to act to protect Turkmens in Syria', Hurriyet Daily News, 23 November 2015. Available at <http://www.hurriyedailynews.com/turkey-urges-un-to-act-to-protectturkmens-in-syria.aspx?pageID=238&nID=91539&NewsCatID=352> (accessed 23 November 2015).

64. See Bill Park, 'Turkey's policy towards northern Iraq: problems and perspectives', Adelphi Papers 374, International Institute for Strategic Studies, May 2005, pp. 36–38. For Turkey's current relationship with Syria's Turkmen, see Sam Heller and S.G. Grimaldi, 'A cause for all Turks: Turkey and Syria's Turkmen rebels', War on the Rocks, 21 January 2016. Available at <http://warontherocks.com/2016/01/ a-cause-for-all-turks-turkey-and-syrias-turkmen-rebels/> (accessed 23 January 2016).

65. Kawa Hassan, 'Kurdistan's politicised society confronts a Sultanistic system', Carnegie Middle East Center, 18 August 2015. Available at <http://carnegie-mec.org/2015/08/17/kurdistan-s-politicized-society-confronts-sultanistic-system/ietu> (accessed 23 November 2015).

الحصول على صفقات الفساد⁶⁶.

ومع ذلك، يبقى بارزاني وغيره في قيادة حكومة إقليم كردستان حريصاً على الحفاظ على العلاقة مع أنقرة والحفاظ على اقتصاد ورثاه حكومة إقليم كردستان، ولذلك يحتاج بارزاني إلى تركيا، ويمكن أن يكون هناك شك في أن فشل تركيا في تقديم المساعدات لحكومة إقليم كردستان، وموقفها الغامض تجاه داعش، وشراسة معارضتها لكل من حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي، قد كان بالتأكيد تجربة فاشلة لأريل، وبسبب تدهور العلاقات بين تركيا وحلفائها الأكراد، قد تعانى أريل في المستقبل أيضاً من النفوذ الإيراني في العراق وحتى داخل إقليم كردستان ومن الوجود القوي للميليشيات الشيعية، وعند دحر داعش، وربما حتى قبل ذلك، فإن مطالب حكومة إقليم كردستان وتصديها على تحقيق أقصى قدر من الحكم الذاتي لا بد من أن يدفع عنها ضد التحديات الشيعية المدعومة من قبل طهران، وقد كشفت هذه التوترات عن نفسها مؤخراً خلال المعارك بين البيشمركة والمليشيات الشيعية في طوزخورماتو⁶⁷ والتوترات في كركوك⁶⁸، وقد ادركت أريل بالتأكيد الآن بأن أنقرة قد تخد من مخاطر توقي زمام الأمور من حكومة إقليم كردستان نيابة، وإن هذه العلاقة مهمة لأنقرة، ولكن ربما يكون هذه منغلاً بدلاً من أن يكون "استراتيجاً"، ومكنت الظروف الإقليمية والتحفظات بشأن أنقرة أريل من زراعة شبكة واسعة من الحلفاء بما في ذلك في الغرب، وقد تفك أريل أيضاً في الطريقة الزئفية التي تحول تركيا أو الرئيس أردوغان من عدو لحكومة إقليم كردستان إلى أشد المتحمسين لهم، وقد تعرضت الأسد لتجربة مماثلة، ويمكن لتركيا أن تبدو غير حكيمة وغير متوقعة في سلوكها، وقد لاحظت أريل ذلك.

66. 'A PUK leader warns against Turkish 'trap'', Ekurd Daily, 4 January 2013. Available at <http://ekurd.net/mismas/articles/misc2013/1/state6768.htm> (accessed 25 November 2015). Denise Natali, 'Is Iraqi Kurdistan splitting apart – again?' Al Monitor, 25 September 2015. Available at <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/09/iraq-kurdistan-region-splitting-apart.html> (accessed 25 November 2015).

67. Joel Wing, 'Interview with US Naval Academy Prof Wayne Hsieh on Tuz Kharmato', Musings On Iraq, 23 November 2015. Available at <http://musingsoniraq.blogspot.co.uk/> (accessed 24 November 2015).

68. Martin Chulov, 'Kurds and Shias face off over Kirkuk in vacuum left by Iraqi army', The Guardian, 22 January 2016. Available at <http://www.theguardian.com/world/2016/jan/22/kurds-and-Shias-faceoff-over-kirkuk-in-vacuum-left-by-iraqi-army> (accessed 18 February 2016).

العلاقات التركية مع العراق وحكومة إقليم كردستان

آيدن سيلسين: القنصل التركي السابق في أربيل.

على الرغم من أنه لا يمكننا أن نتحدث عن منطقة فيدرالية قبل عام 2003، ولكن حتى في وقت مبكر من عام 1992، استولى الحزب الديمقراطي الكردستاني على الحدود بين تركيا والعراق، ولذلك أصبحت المسألة معروفة جيداً لتركيا، وجاء التواصل الأولي بين الطرفين من قبل القوات الخاصة والجيش وبشكل طبيعي من قبل جهاز المخابرات، إذ تم نقل المسؤولون في وزارة الخارجية من وإلى كردستان للقاء قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني عن طريق المروحيات التركية.

في الوقت الذي سقطت فيه الخاپور تحت السيطرة الفعالة إلى حد ما للحزب الديمقراطي الكردستاني، بدأت التجارة الإقليمية بين تركيا وكردستان العراق، وقد ساعد برنامج النفط مقابل الغذاء على تعزيز هذا التواصل التجاري، ويمكن ملاحظة ما تأسس في العقد الذي تلى 2003 قبل ذلك بوقت كثير، فقط بدون المؤسسات التي احاطت به في وقت لاحق، وحتى بعض الاعضاء الخارجيين عن القانون من حركة غولين في تركيا اليوم تمكناً من الحصول على موطن قدم في كردستان خلال ذلك الوقت.

في منتصف التسعينيات، زاد الجيش التركي من وجوده داخل كردستان العراق ليصل إجمالي العدد إلى 60 ألف رجل، والمدف من ذلك هو من حزب العمال الكردستاني (PKK) من الحصول على موطن قدم سواء في المناطق الجبلية أو في داخل المدن.

في الوقت الذي قام فيه رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان بزيارة بغداد وأعلن عن قرار الحكومة بفتح قنصليّة تركية في أربيل، كانت تركيا قد فتحت بالفعل قنصليّاتها في البصرة والموصى، بالإضافة بالطبع إلى السفارة في بغداد، كما وتمكّن مسؤولون أتراك للشركات الكبيرة في استانبول مثل شركات البناء والطاقة للنظر في الجيء إلى كردستان.

وكان ذلك هذا المشروع مجھول المستقبل دبلوماسيّاً، وفي وقت لاحق تم تغييره إلى نموذج "الاعتماد الاقتصادي المتبادل"، في كثير من الحالات، سميت عقود البناء وتصدير المنتجات المصنعة وغير المصنعة إحصائياً بـ "الاستثمار".

من الناحية السياسية، بدء شيء جديد بالانكشاف، فقد قامت تركيا، التي تعتبر العدو اللدود للأكراد في كثير من الأوساط، بعودة سريعة نظراً لقربها الجغرافي وتكاملها الاقتصادي مع إقليم كردستان العراق، إذ بدأت الخطوط الجوية التركية بالتحليق إلى أربيل والسليمانية، كما وفتحت ثلاث فروع لبنوك عادية وثلاثة لبنوك إسلامية، وتم تعيين الملحق التجاري في القنصلية، وبأنّ تركيا بتقدّم تأسيسات الدخول الطولية الأجل مجاناً، وبأنّ الاستثمار الحقيقي يأخذ مكانه.

في الأشهر التي تلت قام وزراء التجارة والمالية والتربية الوطنية والخارجية، والتنمية بزيارة أربيل، وحضر نواب اتراك مرئيات الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بينما قام حكام من مختلف المحافظات التركية بقيادة الوفود التجارية إلى كردستان العراق.

ثم اتت الزيارة الأولى لرئيس الوزراء التركي إلى أربيل، وزينت شوارع أربيل للمرة الأولى بالاعلام التركية، وكان نصف خطابة العلني باللغة الكردية.

لكن الصعوبات بدأت بالظهور، ففي حين سمح لمسؤولون في أنقرة بإستخدام مصطلح "حكومة إقليم كردستان"، إلا ان اشكالية كلمة "كردستان" ظلت موجودة، ولم تكتسب العلاقات الدافعة الان بين أنقرة أربيل نظرة مؤسساتية، وقد نأت أنقرة بالاعتراف بالوضع القانوني لمنطقة الكردية في العراق، وعندما بدأت بالتوجه نحو هذا الاتجاه، تسائل وزيرا المالية داود أوغلو عن قيمة هذا الاعتراف.

لعبت أنقرة أيضا دورا في الصدع في محاولة لفصل الحزب الديمقراطي الكردستاني شمال من الاتحاد الوطني الكردستاني وغوران جنوبا، وفي الوقت المناسب، حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على الكثير من القوة، وهذا ما لم يتسبب بالإحباط بين الأحزاب السياسية الأخرى فقط، ولكن ادى الى تشكيك الناس بنوايا أنقرة.

عندما بدأت الشاحنات المحملة بالنفط عبر الحدود من إقليم كردستان إلى تركيا، جميع الفرص كانت مفتوحة في أنقرة، ويمكن أن تشير إلى أن قطاع النفط أصبح مجتمعا لتشاطر الرأي بين أربيل وأنقرة وفي الأصل كورقة ضغط قيمة للتقارب، ومع ذلك كان أوج هذا التطور في بناء كردستان العراق لخط أنابيب نفط يربطها بتركيا، وكذلك الشراكة بين شركة الطاقة التركية وشركة أكسون، ولم يكن مصدر هذا النفط من حقول النفط "السليمة" في كردستان فقط، ولكنها كانت أيضا من ما يسمى بالاراضي "المتنازع عليها"، لقد أصبح الخط الأحمر يوم أمس القلب النابض للتعاون والتكامل اليوم.

في حزيران 2014، شنت الدولة الإسلامية (IS) هجوما على الموصل وترك الجيش العراقي كركوك. في يوم واحد، وبهذا أخذ الأكراد الحقول المتبقية من نفط كركوك، وهو حلم تحقق بعد 100 عام، وعلى الرغم من أن أنقرة لم تتدخل في دعم الأكراد، الا ان هجوم داعش على الموصل تحول إلى أن يكون حدثا غير متوقع لحكومة إقليم كردستان.

ولكن الاحداث أخذت منحا مختلفا عندما تعرضت أربيل لهجوم، في البداية ادى هذا المجموع الى توتر العلاقات بين تركيا وحكومة إقليم كردستان بشكل خطير بسبب تأخر الاول في إنقاذ الأخير، وعدم وصول نوعية مساعدات الاول إلى مستوى توقعات الأخير، وفي الوقت المناسب، تحسنت استجابة تركيا مع نقل جرحى البيشمركة إلى تركيا للعلاج مع ارسال الذخائر والأسلحة الخفيفة من خلال بوابة

هابور الحدودية، وتقديم بعض الدعم المالي إلى أربيل، كما واستمر تدفق النفط دون انقطاع.

في نوفمبر تشرين الثاني عام 2014، تم تصوير رئيس الوزراء داود أوغلو وهو يزور معسكر للجيش قرب أربيل حيث تدرب وحدة من الجيش التركي قوات البيشمركة، وهذا يبين استعادة العلاقات بين البلدين لصحتها.

في الوقت الحاضر، تحافظ تركيا كتيبة مدرعة في باميرين، وعناصر كتيبة المدرعات في العمادية وسورى، وكتيبة المغاوير في كونوماسي، جنبا إلى جنب مع 130 فرد من القوات الخاصة في أربيل، وصلاح الدين، وزاخو، ودهوك، وباتوفا، والسليمانية، والعمادية كفرق اتصال، ومع أحد التعزيزات في بعشيشة، وصل عدد القوات النظامية إلى 3000 عضوا تقريبا. وكانت الأولوية للقوات المسلحة التركية هي منع العناصر المسلحة لحزب العمال الكردستاني من العبور إلى تركيا من قواعدهم في المنطقة الجبلية المثلثة الشكل في الركن الشمالي الشرقي من كردستان العراق، وهكذا فإن الجيش لم يلعب دورا تماما في مصلحة حكومة إقليم كردستان، والسبب في اذاعة خبر تدريب ضباط الجيش التركي للبيشمركة هو سياسي وليس عسكري.

من جهة أخرى تلقت البيشمركة التدريب من الجيش التركي في دهوك واربيل وديالى، وفي بعشيشة، 20 كم شمال الموصل، قام حوالي 80 فرد من القوات الخاصة التركية بتدريب العرب، معظمهم من السنة، ولكن أيضا بعض الوحدات التركمانية والبيشمركة لأكثر من سنة، وفي الوقت الحاضر، زاد عدد القوات إلى حوالي 600 بعد إرسال مفرزة قوامها 400 جندي مدرب من قبل دبابات 25، و M-60 A3 ، وهذا ليس كافيا للقيام بعمل هجومي ربما، ولكنه دليل كاف على أن تركيا تصرفت من جانب واحد لتحويل معسكر تدريب مؤقت في بعشيشة إلى قاعدة عسكرية دائمة.

وعند النظر إلى ما يسمى بـ ”عملية السلام“ في تركيا، فإن العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني كانت دائما متوترة، وفي نفس الوقت، ومنذ الحرب الأهلية الضروس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، كان هناك إرادة قوية من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني لتجنب القتال ضد إخوانهم، في الواقع، خلال تحرير سنحار، تجنبت بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني الاشتباك مع قوات حماية الشعب على الرغم من أنها كانت تفوقهم عددا.

وفي الختام، يؤكد الخطاب المتكرر لتركيا على أهمية وحدة العراق الوطنية، إلا أن افعالها تبدو بعيدة عن اقوالها على أرض الواقع، والإجراء الأخير المتخد للتعزيز القوات في القاعدة العسكرية في بعشيشة خير شاهدا على ذلك، ويبعد أن أنقرة ستكون أكثر وأكثر استعدادا لحجر الأوليات المعتادة مثل المرور ببعض من أجل التعامل مع أربيل.

اليوم، تمر حكومة إقليم كردستان بما هو على الارجح أسوأ أزمة مالية لها في التاريخ، وبين أصدقاء تركيا الآخرين، فلن حكومة إقليم كردستان هي الأكثر احتياجاً للمساعدة تركيا لتغيير هذه الحالة التي يرثى لها، وأنقرة تفعل كل ما في وسعها.

ما يقرب من نصف 30 - 40 مليوناً من السكان الأكراد هم من المواطنين الاتراك، ان تركيا وإقليم كردستان العراق يشبهان التوائم السيمامية، غير ملتصقين عن طريق الورك ولكن عبر الموقع الجغرافي والاتمامات العرقية والتكميل الاقتصادي.

سياسة تركيا تجاه كردستان سوريا

غوني يلدز: مراسل ومحلل بي سي نيوز.

ما هي سياسة تركيا تجاه كردستان سوريا؟ الجواب القصير، فيرأي، هو أنه لا توجد واحدة معنى أنه من أجل أن يكون هناك سياسة تجاه كيان سياسي، عليك أولاً الاعتراف بوجوده، وإن رفض التعامل مع إدارة كردستان السورية التي تسيطر على مساحات واسعة من الحدود السورية مع تركيا ليس بسياسة، وإن كردستان السورية لا ينبغي أن تتوارد في عيون تركيا، وتعطي هذه الورقة عرضاً موجزاً لموافق القوى الإقليمية والعالمية تجاه الأكراد السوريين، وعن كيفية مجيء كردستان السورية إلى حيز الوجود، وكيف تفاعلت مع تركيا، وكيف أثرت السياسة الكردية لتركيا، وتحتتم بمناقشة بعض الخيارات التي تمتلكها تركيا الآن في المنطقة.

إن تركيا، من الناحية الموضوعية، في موقع متميز للغاية فيما يتعلق بالتأثير في كردستان السورية، ومع ذلك، فإن حكومة حزب العدالة والتنمية حساسة جداً تجاه تحديات تلك المنطقة والتي فشلت في إدراك الفرص التعاون معهم.

وعلى النقيض من تركيا، لدى الولايات المتحدة علاقة جيدة مع كردستان السورية، إذ يتنافس مسؤولو الجيش الأمريكي مع بعضهم البعض في الشأن على وحدات حماية الشعب الكردية، القوة الكردية المسلحة الغالبة في المنطقة، كما وأن الجيش الأمريكي يتعاون على مستوى عال مع المجموعة ضد الدولة الإسلامية، كما ومتلك روسيا أيضاً سياسة إيجابية نسبياً تجاه كردستان السورية، مع كون المسؤولين الروس الأوائل من يقدمون الدعم للأكراد كجزء من اجتماعات جنيف، ومع اشادة بوتين بوحدات حماية الشعب في كلمته بال الأمم المتحدة. لدى الأسد سياسة ذكية جداً تجاه كردستان السورية، إذ يشجع الأكراد على ألا يكونوا جزءاً من التحالف المناهض له والمدعوم من الخارج، كما ومتلك إيران أيضاً سياسة تجاه

كردستان السورية، وهي السياسة التي تطبق في الغالب عن طريق علاقتها مع حزب العمال الكردستاني (PKK)، القوة الرئيسية في كردستان سوريا، مسهلة حرب الجماعة ضد تركيا للحد من طموحات الأخير في سوريا، حتى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو مثل أصغر بكثير، لديه سياسة أكثر عقانية من تركيا تجاه كردستان سوريا، إذ يسعى الحزب الديمقراطي الكردستاني للتفاوض مع حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، القوة السياسية الرئيسية وحليف حزب العمال الكردستاني في كردستان سوريا، ففي عدة مناسبات طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني بتنازلات ملموسة من إدارة كردستان السورية مقابل تقسيم الدعم السياسي والمالي والعسكري من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد تبدو أحد مطالب كبيرة جداً مثل السيطرة على منطقة الجزيرة الغنية بالنفط في شمال شرق سوريا، ولكنها على الأقل كانت محاولة للتفاوض.

ما الذي تطلبه الحكومة التركية من كردستان سوريا؟ منذ بداية عسکرة الانفاضة السورية، كانت مطالب تركيا تتمثل في إنظام حزب الاتحاد الديمقراطي إلى الجيش السوري الحر والمنظمات السياسية الأخرى، والتي لم تقدم حقوقاً سياسية أكثر من تلك التي قدمتها حكومة الأسد للأكراد، لذلك كان الموقف التركي هو إنهاء وجود إدارة كردستان السورية.

على النقيض من ذلك، ترى الحكومة التركية الحزب الديمقراطي الكردستاني في كردستان العراق كشريك لها، كما وأنها تعتبر وعلى نحو متزايد الحزب الديمقراطي الكردستاني كأفضل أداة ضد حزب العمال الكردستاني المرتبط بالأكراد في سوريا، رسمياً، فإن الحل الوحيد الممكن في ذهن الحكومة التركية في ما يخص بالمشكلة الكردية السورية التركية هو أن تكون تكتسب المنظمات الشقيقة للحزب الديمقراطي الكردستاني المزيد من السلطة في سوريا وكذلك في تركيا من أجل موازنة سلطة حزب العمال الكردستاني. إن موقف تركيا الغامض تجاه كردستان سوريا يمثل أيضاً سبباً رئيساً لعلاقتها الغامضة مع الجماعات الإسلامية في سوريا، إذ يرى مسؤولون أتراك أن صعود الجماعات الإسلامية شمال سوريا كقوى سيحقق التوازن مع الأكراد.

يشكل الأكراد 10 في المئة من سكان سوريا قبل الحرب الأهلية، ولكنهم أصبحوا قوة سياسية كبيرة فقط بعد بداية الانفاضة في عام 2011.

لقد كانت هناك أحزاب معارضة كردية في سوريا منذ عام 1957، عندما تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا، كان ذلك قبل انقلاب حزب البعث السوري بست سنوات، ولكن فشل في تقسيم معارضة قوية ضد نظام البعث، ثم انبعث منه الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، وكما تحالفت هذه الأحزاب المعاشرة، فعل الأنظمة كذلك، إذ وفر النظام السوري الجنود في معركة العراق ضد الأكراد مع القيام بقمع المواطنين الأكراد في سوريا في نفس الوقت.

كان حزب العمال الكردستاني من ناحية أخرى واحداً من أقوى الجماعات السياسية الكردية في سوريا منذ أوائل الثمانينيات، وقد كانت كوباني المدينة المحاصرة على الحدود التركية هي المدينة التي جئ إليها عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون، عندما هرب من تركيا تحسباً لانقلاب عسكري في عام 1979.

ومع ذلك، فإن حزب العمال الكردستاني لم ينظم الأكراد ضد نظام الأسد بما ان هدفه الأساسي هو تركيا، وخلال العقود التي تلت انتصارات الأكراد السوريين الى حزب العمال الكردستاني للقتال ضد الجيش التركي، وقد صعد العديد من هؤلاء الأكراد السوريين ليحتلوا مناصب كبار المسؤولين العسكريين والقادة السياسيين في حزب العمال الكردستاني، وكان اثنان من رؤساء المتأولين للجناح المسلح لحزب العمال الكردستاني من الأكراد السوريين، وكان القائد الذي رافق زعيمه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني آسيا عبد الله عندما التقى الرئيس هولاند قائداً في حزب العمال الكردستاني سابقاً.

شهد عام 1998 أول محاولة جادة من قبل حزب العمال الكردستاني إلى تنظيم الأكراد ضد النظام السوري، وفي نفس العام إضطر عبد الله أوجلان للخروج من سوريا، مما يشير إلى رفقائه بضرورة تشكيل تنظيم مدعوم من حزب العمال الكردستاني ضد حافظ الأسد، وقد تم إنشاء منظمة بسرعة من قبل الناس تحت سيطرة نفوذه ونفوذ حزب العمال الكردستاني، بما في ذلك صالح مسلم، قائد في الحزب الكردي السوري الرئيس، إلا أن المخابرات السورية كانت ماهرة في اختراق التنظيم وقتل بعض أعضاء القياديين ومن ثم تدميره في نهاية المطاف.

وقد حدثت محاولة ثانية في عام 2003، وهذه المرة تحت اسم حزب الاتحاد الديمقراطي في جبال قنديل في كردستان العراق في المنطقة الواقعة تحت سيطرة حزب العمال الكردستاني، وفي هذا الوقت، قبل ثمان سنوات من اندلاع الحرب الأهلية السورية، كانت محاولات النظام السوري أقل نجاحاً في إنهاء هيمنة المنظمة، وفي أذار 2004، اندلعت انتفاضة كردية في القامشلي بعد استفزاز من المحتل أن الحكومة نظمته خلال مباراة في كرة القدم.

وكانت هذه السنوات هي السنوات التي توثق فيها تعاون الحكومات التركية والسويسرية ضد الأكراد، وقد واصلت المعارضة الكردية التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي حركتها تحت الأرض في سوريا.

بدأ هذا الوضع بالتغيير بشكل كبير بعد أذار من عام 2011، مع وصول ما يسمى بالربيع العربي إلى سوريا، وكان حزب الاتحاد الديمقراطي أكثر كفاءة من الحركات السورية الأخرى في تنظيم نفسه، تاركاً بذلك الأحزاب الكردية الأخرى وحدها مثل الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في سوريا وحزب الاتحاد الكردي حزب (يكي) وحزب الحرية الكردي (آزادي)، وقد تأثرت الأحزاب الكردية الأخرى في البدء بتنظيم أنفسها عندما بدأ حزب الاتحاد الديمقراطي السيطرة على معظم المناطق الكردية وأنشئ هيئات حكم

ذاتي في شكل إقليم غير متحاورة في عفرين وكوباني والجزيرة شمال سوريا.

ونظراً لأن المناطق الكردية في سوريا تقع على مسافة بعيدة من مراكز قوة النظام، فقد كانوا بمنأى عن وطأة هجمات النظام في الوقت الذي انسحب فيه الجيش للتركيز على بعض المناطق الأخرى، وحتى الآن، فإن المناطق التي يسيطر عليها الأكراد مفصولة عن المناطق التي يسيطر عليها النظام بمساحة كبيرة من الأراضي التي يسيطر عليها داعش وآخرون، وقد حسب النظام السوري بشكل صحيح أن وجود الأكراد على الحدود التركية سيعد جهود تركيا ضد القوات الموالية للرئيس الأسد.

لقد إعتقدت الحكومة التركية في البداية بأنها ليست بحاجة إلى قبول كردستان السورية لأن الحراك المدни السوري سينتهي في غضون بضعة أشهر مع سقوط الأسد، وستقوم القوات الصدية بإبقاء الأكراد تحت السيطرة، ولكن هذا ما لم يحدث.

لقد قلقت تركيا من المحاولات الكردية لكسب موطئ قدم لها في سوريا، ففي عام 2012، قال رئيس الوزراء آنذاك أردوغان بأن تركيا لن تسمح بوجود أي كيان إرهابي على حدودها، وهذا لم يكن إشارة إلى جبهة النصرة أو القاعدة أو منظمات أخرى مماثلة، ولكن للأكراد، ووصف أردوغان إنشاء كيان كردي كخط أحمر، ثم هدد الرعيم التنفيذي لحزب العمال الكردستاني مراد كارايالان بنشر الحرب عبر تركيا إذا ما حدث تدخل تركي في سوريا، وقد بلغ الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني ذروته في عام 2012، مع قيام حزب العمال الكردستاني بالتزامن من المخاطر من الناحية العسكرية من أجل كردستان السورية ثم أخذوا بالتطور في تركيا، وإن الخط الأحمر لتركيا وسياسة التفكير لكردستان السورية لم تغير منذ ذلك الحين.

لحسن الحظ، كان القتال العنيف في عام 2012 يكفي لإقناع الناس على كلا الجانبين بعدم وجود أي حل عسكري للمسألة الكردية نظراً لقدرات كلا الجانبيين، وهكذا دخلت تركيا وحزب العمال الكردستاني في جولة جديدة من محادثات السلام، وهذا سمح لحزب العمال الكردستاني بتركيز جهوده في سوريا وتشكيل وضم الوحدات المسلحة الكردية في سوريا.

ضمنت محادثات السلام في تركيا وقف إطلاق النار المتبادل في المناطق الواقعة داخل الحدود التركية، ولكن لحزب العمال الكردستاني لم يوقف القتال أبداً، لقد كان على الأكراد المرتبطين بحزب العمال الكردستاني في سوريا مواجهة هجمات الجيش السوري الحر، ثم جبهة النصرة، وفي وقت لاحق الدولة الإسلامية، وخلال هذه الفترة، اتّهم الأكراد كثيراً تركيا بدعم الجماعات الإسلامية ضد الأكراد.

لقد كان توقعاً معقولاً في ذلك الوقت بأن هجوم الدولة الإسلامية ضد الأكراد المرتبطين بحزب العمال الكردستاني سيضعف الأكراد في سوريا بإضعاف ويوفر ظروف أفضل لتركيا في المفاوضات مع

حزب العمال الكردستاني، ولكن هذا لم يحدث، فقد جعلت المجممات التي شنتها جبهة النصرة وفي وقت لاحق الدولة الإسلامية الأكراد أكثر قوة، كما ووفرت لهم شرعية في نظر الحكومات الغربية.

لقد بدأت هذه الشرعنة في سنجار، عندما تعرض مئات الآلاف من الإيزيديين لهجوم من قبل الدولة الإسلامية، وقد لعب حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب دورا هاما في القتال، وربما كان هذا أول تواصل مفتوحة بين حزب العمال الكردستاني والجيش الأميركي، وقد بلغت عملية التوفيق بين الأكراد والغرب ذروتها عندما اسقطت الولايات المتحدة شحنات أسلحة لأول مرة في كوباني، ثم ذهبت وحدات حماية الشعب إلى السيطرة على المزيد من المناطق من الدولة الإسلامية أكثر من أي قوة أخرى في العراق وسوريا.

وعلاوة على ذلك، فشلت الحكومة التركية في احتضان الأكراد في سوريا واعتمدت على اسلوب صارم ضد أكراد كردستان سوريا وهذا نتج عن فقدان حزب العدالة والتنمية للعديد من الأصوات الكردية، وتسبب بأعمال شغب مثل تلك التي حدثت في 6 - 8 تشرين الاول 2014، وكان لهذه تأثير في كسر الثقة التي بنيت في جانب الحكومة التركية تجاه حزب العمال الكردستاني.

وعلى الرغم من هذه النكسات، حاول البعض داخل حزب العدالة والتنمية، جنبا إلى جنب مع المحابرات التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، مواصلة عملية السلام، مع دولبهس اكورد، حيث قرأ كبار المسؤولين الحكوميين ونواب التيار اليساري المؤيد للأكراد بيانا علني بواسطة عبد الله أوجلان، وقاموا بعملية مشتركة بين الجيش التركي ووحدات حماية الشعب لنقل قبر الزعيم العثماني سليمان شاه شمال سوريا.

ومع ذلك، فإن الشخصيات المؤيدة للسلام على كلا الجانبيين فشلت في نهاية المطاف بإيجاد حل، وادى تصاعد العنف في المناطق الكردية في تركيا الى كبح طموحات تركيا في الشرق الأوسط بقسوة.

فشل حزب العدالة والتنمية للاستفادة من الفرصة التي توفرت لهم بين عامي 2013 و2015 وفي وقت مبكر من عام 2015 خلال المحادثات مع حزب العمال الكردستاني في تبني سياسة إيجابية تجاه كردستان السورية، وقد وجهت تركيا سياستها السورية من أجل منع المكاسب الكردية وحزب العمال الكردستاني، وفي الوقت الذي استمرت فيه الحكومات الغربية في تركيا لتعزيز قضایاها في سوريا، استمرت تركيا معظم جهودها في ارغام الأكراد على الخسارة، ان الاولوية الاولى لتركيا هي منع قيام كيان كردي، ثم لإزالة نظام الأسد، وأخيرا محاربة داعش، وقد ادى عدم قدرة تركيا لقبول كردستان السورية لتحديد سياستها الكاملة في سوريا وجعلها تفشل في التماشي مع الموقف العربي.

لا تزال تركيا تهدف إلى إعطاء الأكراد المرتبطين بالحزب الديمقراطي الكردستاني السيطرة على بعض

أجزاء سوريا لتحقيق التوازن مع تلك الجماعات المرتبطة مع حزب العمال الكردستاني، إلا أن هذا المشروع فشل عدة مرات، وكان آخرها عندما فشل الأكراد السوريين المرتبطين بالحزب الديمقراطي الكردستاني بمحشد الدعم من أجل حقوق الأكراد في مؤتمر المعارضة في الرياض.

ويواجه الحزب الديمقراطي الكردستاني وبازلاني نفسه أيضاً مشاكل سياسية كبيرة، ويجب أن تكون هناك مخاوف من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد لا يكون بالضرورة شريك جيد في مخاولة حزب العمال الكردستاني أو داعش.

ويرى البعض بما ان تركيا كانت عدائية جداً تجاه الأكراد العراقيين في الماضي ولكن بعد ذلك نجحت في تغيير سياساتها، فإن الشيء نفسه يمكن أن يحدث مع الأكراد السوريين، ومع ذلك، أنسأت تركيا علاقات أفضل مع أكراد العراق قبل فترة طويلة من تأسيسهم لشبة دولة على وجه التحديد بسبب حزب العمال الكردستاني، وبسبب ان التنافس بين أكراد العراق وحزب العمال الكردستاني وفر للأكراد العراقيين أرضية مشتركة مع تركيا، وتشير هذه التغيرات والتحركات الى استبعاد حدوث تقارب في الحالة السورية.

على مدى العامين الماضيين، تم ربط التطورات في المناطق الكردية السورية بالتطورات في أنقرة أكثر من ربطها بالتطورات في دمشق وواشنطن وطهران وموسكو والرقة، والسؤال الآن هو ما إذا كان هذا سيستمر، أو ما إذا سيجد الأكراد أنفسهم في عالم جديد حيث لا تتركز فيه سياساتها بالضرورة حول أنقرة، ولأجلبقاء أنقرة في اللعبة، فأماماً لا تحتاج أن يكون لها سياسة قابلة للتنفيذ في كردستان السورية ونحو قوى كردية سياسية فردية أخرى فقط، ولكن الحكومة التركية تحتاج إلى سياسة كردية أوسع تتراوحت بما التعامل مع الجهات الفردية الفاعلة فقط.

فك شفرات افتتاح حزب العدالة والتنمية على الأكراد وسياساته في الشرق الأوسط

جنكيز جاندار: صحفي وكاتب عمود لصحيفة راديكال.

أصبحت السياسة الكردية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا مثيرة للجدل مثل سياساته في الشرق الأوسط، وتشابك كلاً السياسات، وبالتالي فإن مهمة فك شفرات هذه السياسية وتوفير تحليل مفهوم يمثل تحدياً. ويتركز الجدل الدائر حول سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه الأكراد والشرق الأوسط حول رجب طيب أردوغان، الرئيس الحالي لتركيا وأول من يتم إنتخابه بتصويت شعبي، بعد رئاسة طويلة استمرت أكثر من عشر سنوات.

بالمقارنة مع أسلافه، فإن أردوغان قام بالكثير لمعالجة المظالم الكردية أكثر من أي زعيم تركي آخر،

فهم لم يعترف بالمسألة الكردية في 2005 فحسب ولكن في خطاب ألقاه في مدينة ديار بكر ، معقل الأكراد في تركيا، كان أردوغان أول رئيس وزراء يعترف بأن "الدولة إرتكب أخطاء" ويعتذر باسمها للمواطنين الأكراد، وقد خطى أردوغان خطوة خطيرة من خلال البدء بمقاييس سرية في بدايات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي أدى إلى إعلان "عملية السلام" في نهاية عام 2012 والتي كان من المقرر أن تبدأ مع إطلاق سراح زعيم حزب العمال الكردستاني المتمرد عبد الله أوغان الذي كان يقضي حكما بالسجن مدى الحياة، ومثل هذا قفزة كبيرة بعد أن تم تحرير أوغان سابقا في خطاب رسمي وصفة بـ "الإرهابي" ، و "قاتل الأطفال" و "العدو الأول لجمهور" ، وفجأة تحول أوغان إلى "شريك" في حل المسألة الكردية في تركيا والتي بدت مستعصية على الحل لعقود طويلة، وتحول من كونه جزءا من المشكلة إلى كونه جزءا من الحل، وعلاوة على ذلك فهو شخصية رئيسية وجزء مهم من الحل.

وكان أردوغان هو الذي استضاف رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني في مؤتمرات الحزب جنبا إلى جنب مع كبار الشخصيات الأجنبية الأخرى، وهو الذي سمح له بالتحدث باللغة الكردية عند مخاطبته مندوبي حزب العدالة والتنمية وفي بث مباشر على التلفزيون، كما وتم إستقبال بارزاني في ديار بكر مع الأعلام الكردية إلى جانب التركية، وقد كان بارزاني قادرًا على مخاطبة الأكراد في قلب المنطقة الكردية في تركيا باللغة الكردية وفي الهواء الطلق، ولكن هذه التحركات لم يسبق لها مثيل، ويعكس النظر إلى رحاب طيب أردوغان كالزعيم التركي الأكثر جرأة فيما يتعلق بالقضية الكردية.

ومع ذلك، وبالنسبة للكثير من الأكراد وخاصة في تركيا وسوريا، لا يزال أردوغان هو الشيرير الذي قمعهم - وهو قمع يتم مقارنته أحيانا مع الإنهاء الوحشي لتمرد التاميل في سري لانكا من قبل الحكومة المركبة في الوقت الذي كانت هناك أعمال كبيرة للوصول إلى تسوية سياسية، هذه الآراء المتعارضة والتي لا يمكن التوفيق بينها تجاه أردوغان باقية إلى يومنا هذا.

تحتم الحقيقة التدقيق في سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه الأكراد في إطار سياساته تجاه الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بضورات السياسية الداخلية والأسس العقائدية، ولابد من تقييم السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في مراحلتين مختلفتين جدا ذات صلة أيضا بسياسة الحزب الداخلية.

تند المرحلة الأولى بين عامي 2002 و2011 والثانية من عام 2011 وحتى يومنا هذا، وشهد عام 2002 فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات بأغلبية كبيرة، واضعا بذلك نهاية لتجربة الحكومات الائتلافية في تركيا، وهي الفترة التي تعتبر "العقد الضائع" في ما يتعلق بالقضية الكردية، لقد فاز حزب العدالة والتنمية بـ 34 في المائة من الأصوات، ولكنها وجد نفسه في بيئة معادية جدا مخاطرا بالنخبة الكمالية القديمة الذين عارضوا أي مظاهر الإسلام في المجال السياسي، فضلا عن جيش غير مستقر مع تاريخ من التدخل في السياسة.

تم تشكيل حكومة حزب العدالة والتنمية من قبل من عبد الله غول في تشرين الثاني عام 2002 بسبب الحظر السياسي لرجب طيب أردوغان والذي منعه من أن يصبح عضوا في البرلمان، وبعد رفع الحظر، أصبح أردوغان رئيسا للوزراء في أذار 2003، عندما بدأ بالإصلاحات الديمقراطية، مع هدف الإنظام لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وكان حمل لواء الانظام للاتحاد الأوروبي غير عادي من طرف حزب إسلامي، وعلى الرغم من ذلك، أعطت السياسات الاقتصادية الصديقة للسوق والموقف الإصلاحي ما يلزم لشرعنة سياساته والحصول على دعم من حلفاء تركيا الغربيين، على الرغم من أنها معروفة عن المؤسسة العلمانية للدولة التركية، وفي الوقت نفسه، أنشأ الغزو الأمريكي للعراق احتكاك واستياء تجاه الجيش التركي، الذي كان قلقا بشأن تغيير النظام هناك خوفا من أن هذا سيسمح للأكراد بكسب المزيد من الشرعية السياسية، والتي، في عيون الجيش، من شأنها أن تؤثر في نهاية المطاف على تركيا، إلا ان الاحتكاك مع واشنطن أضعف موقف الجيش، وهذا بدوره أفاد سياسات حزب العدالة والتنمية المحلية والخارجية.

وكانت تركيا قادرة في نهاية المطاف على بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في قمة بروكسل في كانون الأول عام 2004، وقد تزامن ذلك مع اعتذار أردوغان عن "مخالفات الدولة" في ديار بكر، والتي يمكن أن ينظر لها على أنها نتيجة طبيعية لمبادرات حزب العدالة والتنمية الجريئة للإصلاح الديمقراطي، ومحاولاته لإيفاء معايير الاتحاد الأوروبي.

ومن المدهش أيضا أن نلاحظ أن حدوث اتصالات سرية مع المتمردين الأكراد منذ 2006، هذا الذي تسارع في عام 2007، وقد بلغت ذروتها في "الانفتاح الكردي" والذي أعلن عنه بشكل علني من قبل الحكومة، وقد إحتاجت تحركات حزب العدالة والتنمية لمعالجة المسألة الكردية إلى مساعدة حكومة إقليم كردستان في المناطق الشمالية من العراق، وقد جرت معظم هذه الاتصالات سرا من قبل جهاز الاستخبارات الوطنية التركية.

أدت العلاقات مع أكراد العراق إلى وجود تمثيل دبلوماسي لتركيا في أربيل وزيادة تنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة إقليم كردستان، وخاصة مع الرئيس مسعود بارزاني ورئيس الوزراء نيجيرفان بارزاني. وقد وفرت هذه العلاقات الدافئة مع حكومة إقليم كردستان الحلقة المفقودة الوحيدة لسياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط، والتي وصفت بشعار "لا مشاكل مع الجيران" وهو توصيف صيغ من قبل مهندس السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية ورئيس الوزراء الحالي أحمد داود أوغلو.

كان من المفترض أن يكون مفهوم "لا مشاكل مع الجيران" "الوضع المؤيدة للوضع" في مقابل مفهوم ايران "التحريفى" ، وفي واقع الأمر، ساعد هذا المفهوم بإعادة دخول تركيا إلى المنطقة من خلال تطبيق "القوة الناعمة" عبر التجارة والدبلوماسية والسياسة، و 'الانفتاح الكردي' الذي أعلن عنه في

شهر أب عام 2009 يتوافق بشكل جيد مع هذا المفهوم، ومع ذلك، وبحلول نهاية عام 2009 تم تغيير المصطلح إلى “الافتتاح الديمقراطي”， وبعد فترة وجيزة تم تغييره مرة أخرى إلى ”مشروع الوحدة الوطنية والإخوة”， وهو مصطلح أفرغ من كل معنى، وعلى الرغم من هذه التغييرات المتكررة، إلا ان العملية نفسها زادت من أمال زيادة الإصلاحات فيما يتعلق بالقضية الكردية وخلق وقف إطلاق نار دائم، ولم يجلب هذا الحياة الطبيعية للمواطنين الأكراد في تركيا فقط ولكن خلق بيئة مستقرة لحزب العدالة والتنمية بشكل مكنه من متابعة السياسات الاقتصادية الإصلاحية.

انهت المرحلة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية في عام 2011 مع بداية الريع العربي والصراع السوري، ومنذ ذلك العام، بدأت السياسة الخارجية والسياسة الكردية لحزب العدالة والتنمية بالتغيير ببطء، لقد دل الريع العربي على نهاية الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط وجعل سياسة ”لا مشاكل مع الجيران“ سياسة غير ذات صلة، وعندما وصل الإخوان المسلمين إلى السلطة في بعض الدول، رأى حزب العدالة والتنمية في ذلك فرصة تاريخية لمشروع جعل تركيا قوة إقليمية محورية، ومع الحفاظ على الماوية الإسلامية، رأى الحزب الحاكم في تركيا انه في نفس الصفحة مع هؤلاء الحكام الجدد للدول العربية السنوية في المقام الأول.

وعندما وصلت الاحتجاجات إلى سوريا، تولى حزب العدالة والتنمية مبادرة تشكيل المعارضة السورية مع جعل الإخوان المسلمين عمودها الفقري، وهكذا ومن خلال الدعوة بنشاط لتغيير النظام في بلد مجاور، فإن الحزب خرج عن السياسة الخارجية التقليدية للجمهورية التركية.

وقد بدأت السياسة الخارجية الحكيمية التي ميزت الجمهورية التركية لعقود بالتغيير من قبل حلفاء المسلمين السنة، وقد قاد حزب العدالة والتنمية الدولة نحو تشكيل محور مع قطر وتوسيع الدعم للجماعات السلفية الجهادية المعارضة التي تقاتل في سوريا ضد النظام العلوي التي يتمتع بدعم تاريخي من إيران، وحزب الله الشيعي في لبنان، والحكومة العراقية التي يهيمن عليها الشيعة، وروسيا.

ومثل السعي الطموح لتغيير النظام في سوريا السياسة ”الترحيفية“ لتركيا تحت أردوغان وحزب العدالة والتنمية، وقد اوجدت السياسة الطائفية والسنوية التوجه في سوريا لحزب العدالة والتنمية تركيا ووكالاتها السنوية في طيف واسع من المعارضة السورية، ومن ضمن هؤلاء الجماعات السلفية الجهادية، وضمن إطار أوسع، فإن موقف أردوغان وحزب العدالة والتنمية متقارب مع موقف الدولة الإسلامية، التي ادعت أنها ستمحى حدود سايكس بيكو في العراق وسوريا والتي ضعفت من قبل القوى الغربية ”الصلبية“. لقد قدمت ما تسمى بالدولة الإسلامية نفسها على أنها أداة مفيدة لأنقرة في سياستها المعادية للقيادة الكردية، خصوصا مع ظهور الحكم الذاتي الكردي على طول الحدود التركية مع سوريا، وعلى عكس الكيان الكردي في العراق، تقع المنطقة الكردية في سوريا تحت سيطرة القوات التابعة لحزب

العمال الكردستاني، وقد أصبحت المنطقة الكردية التي تتدلى من تقاطع الحدود الشرقية لتركيا مع كردستان العراق على طول الحدود الغربية وصولاً إلى البحر المتوسط ، تحدياً وجودياً في نظر الدولة التركية.

واوضحت «الثورة الكردية السورية» كما تسمى من قبل أنصار حزب العمال الكردستاني منذ توزع علم 2012 لأنقرة حجم المتزايد للتمرد الكردي، وقد قدمت «كردستان السورية» عمق استراتيجي لصراع أكراد تركيا ضد أنقرة، وذلك عن طريق تقسيم الأكراد كالقوية الوحيدة التي تقاتل الدولة الإسلامية، رافعة بذلك مكانتهم كحلفاء طبيعيين وموثوقين للدول الغربية، وقد أصبحت «كردستان السورية» وزيادة دور حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له الشغل الشاغل لأردوغان.

على الرغم من أن جهود أردوغان لمعالجة المظالم الكردية تفوق جهود أي من الذين سبقوه، إلا أن هناك شكوك في أن جهوده كانت مفيدة على ارض الواقع، بدلاً من أن تكون خدمة لطموحاته السياسية، في الحقيقة فإن التعامل مع جوهر المطالب الكردية لم يكن أولوية لأردوغان ولم يكن جزءاً من مشروعه السياسي، وعندما تم تمرير فائدة عملية السلام، في الوقت الذي بدأت فيه الدورة الانتخابية في شهر أذار عام 2014 والتي إنتهت في تشرين الثاني عام 2015، تم إنهاء مفاوضات السلام، التي كانت مفيدة لأردوغان، من قبله نفسه.

حتى مع التغيرات الجديدة في المنطقة، فإن إستئناف عملية السلام سيكون صعباً جداً، ويمكن ان ينظر الى التحرك العسكري الاستراتيجي لروسيا في سوريا والذي بدأ في كانون الاول عام 2015 كمغير للصراع في المنطقة، مع مثل هذه التغيرات الجديدة للمعادلة السورية، كان حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له الفرصة للإنظام محور موسكو طهران والشعور بالحرأة والعمل بسياسات أكثر مرونة بكثير وجهاً لوجه مع أردوغان، علاوة على ذلك، فإن اسقاط طائرة مقاتلة روسية من قبل تركيا في 24 تشرين الثاني 2015 دهور العلاقات التركية الروسية، كما وتفاقم تدهور العلاقات بين الكرد والدولة التركية بسبب الدعم الروسي القوى، وعلى الرغم من تكتيكات أردوغان المزنة، إلا ان كل هذه الجوانب شكلت تحديات كبيرة بالنسبة له.

علاوة على ذلك، ومنذ انتهاء عملية السلام في صيف عام 2015، شكل الجيل الجديد من المقاتلين الأكراد في المدن والبلدات الكردية جنوب شرق تركيا تحدياً مختلفاً نوعياً للدولة التركية من حزب العمال الكردستاني في المناطق الريفية من نفس المنطقة قبل 20 عاماً.

إن أردوغان وحزب العدالة والتنمية غير مؤهل للتغلب على التحديات الأكثر تعقيداً بكثير من ما هو موجود في وقتنا الحاضر، وإن التحدى الكردي يعد بكشف المزيد عن عيوب السياسات الكردية والإقليمية لأردوغان، وحتى تأكيد هزيمتها في نهاية المطاف.

ان حل النزاع الكردي وعملية السلام في ظل حكومة أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحكومية أبعد من أي وقت مضى، وما لم يحدث تحول جذري، فإن هناك أمل ضئيل لحل المسألة الكردية في المستقبل القريب.

الاختصارات:

سلطة الكوارث والطوارئ	AFAD
حزب العدالة والتنمية	AKP
حزب الوطن الام	ANAP
حزب العدالة	AP
حزب السلام والديمقراطية	BDP
حزب الشعب الجمهوري	CHP
الحزب الديمقراطي	DP
حزب الطريق القوم	DYP
الاتحاد الأوروبي	EU
حزب الشعوب الديمقراطي	HDP
حكومة اقليم كردستان	KRG
مؤسسة الإغاثة الإنسانية	IHH
الدولة الإسلامية	IS
الجمعيات الخالية في كردستان	KCK
الحزب الديمقراطي الكردستاني	KDP

الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا	KDPS
المجلس الوطني الكردي	KNC
مركز كردستان للتدريب والتنسيق	KTCC
معهد أبحاث الشرق الأوسط	MERI
جهاز الاستخبارات الوطني التركي	MIT
حزب العمال الكردستاني	PKK